مباحثات الحكومة العراقية مع شركة إيراب الفرنسية ١٩٥٩-١٩٦٣ (دراسة تاريخية)

م. د. علي جودة صبيح المالكي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

م.م. عطارد عبد الأمير حوشان
كلية التربية للبنات
جامعة البصرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على قضية مهمة من قضايا تاريخ العراق المعاصر الا وهي مباحثات الحكومة العراقية مع شركة ايراب الفرنسية للفترة من (١٩٥٩-١٩٦٣) كون أن شركة ايراب هي احدى الشركات المتعددة الجنسية التي كانت تمتلك حق استخراج النفط في العراق وقد اصبحت تلك الشركات تستنزف اقتصاد البلد من خلال سيطرتها على اهم عنصر حيوي الا وهو النفط خصوصاً أن تلك الشركات بما فيها شركة ايراب تمكنت من جعل اقتصاديات البلدان النامية بما فيها العراق في يدها ، ونظراً

لاتساع موضوع النفظ حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على موضوعمهم وهو (مباحثات الحكومة العراقية مع شركة ايراب الفرنسية ١٩٥٩-١٩٦٣) دراسة تاريخية للموضوع كون شركة ايراب احدى الشركات المتعددة الجنسية التي كانت تمتلك حق استخراج وتصفية وتصدير نفط العراق ؛ ولابد لنا عند دراسة مباحثات الشركة مع الحكومة العراقية أن تتطرق الى الخلفية التاريخية لنشوء الشركات المتعددة الجنسية ودوافع نشوئها والعوامل المساعدة على ذلك والاهداف الرئيسة لقيام النظام الاحتكاري في الصناعة النفطية وهذا ما تم تناوله في المبحث الاول من البحث كذلك تم التطرق الى بداية دخول الشركات الاحتكارية الى العراق مع معرفة دوافع تأسيس شركة النفط العراقية كذلك التطرق الى المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات المتعددة الجنسية والمباحثات الدرات بين الحكومة العراقية وشركة ايراب الفرنسية اضافة الى التطرق الى ردود الفعل الدولية على عقد اتفاقية ايراب الفرنسية والخاتمة التي تم التوصل اليها وفق معطيات البحث .

Talks of the Iraqi government with the French company ERAB 1959-1963 (historical study

Lect. Dr. Ali Juda Sabaih Al-Malki
Basrah and Arab Gulf Studies Centre
Assist. Lect. Atared Abdel - Amir Hoshan
College of Education for Girls

Abstract

This study aims at shedding light on an important issue of the history of contemporary Iraq, namely the talks of the Iraqi government with the French company ERAB for the period of (١٩٦٣-١٩٥٩). ERAB is a multinational company which had the right to extract oil in Iraq with other forigon companies. These companies had depleted economy of Iraq through controling the main source of economy which is oil, especially those companies (including ERAB) totally contolled economics of the developing countries, including Iraq. This research attempted to shed light on the official talks between the Iraqi government in one hand and the French company

ERAB in the period 1959-1963). That talks led ERAB to get the right to extract, liquidate and export Iraqi oil. The study concentrated on the historical background of the emergence of multinational companies and the motived of emergence and the factors that helped as well as the main objectives of the monopoly regime in the oil industry and this was addressed in the first part of the research. The study, also, dealt with the beginning of the entry of monopolistic companies to Iraq with knowledge of the motives of the establishment Iraqi Oil Company. In addition to that, the study focused on the negotiations between the Iraqi government and multinational companies and the discussions that happened between the Iraqi government and the French company ERAB. Finally, the present paper invistigated the international reactions to the given French - Iraqi agreement.

المقدمة

عند دراسة موضوع يتعلق بإحدى الشركات المتعددة الجنسية ذات الطابع الاحتكاري منها دور كبير في التنقيب عن النفط في العراق لابد من الرجوع إلى الخلفية التاريخية التي أدت الى نشوئها ومعرفة الأسباب والعوامل المساعدة التي أدت إلى تواجدها ، إضافة إلى معرفة الأساليب التي اتبعتها تلك الشركات لضمان بقائها ونجاحها في بلدانها مما أدى بالأخير الى توسعها خارج أوطانها التي نشأت فيها وكذلك معرفة النظام الذي اتبعته في عملها والتطرق الى أهم الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول التي كانت تعمل بها لذلك تعتبر اتفاقية إيراب الفرنسية من أهم اتفاقيات النفط التي عقدتها الحكومة العراقية مع واحدة من أهم الشركات المتعددة الجنسية التي كانت تعمل في التنقيب عن النفط في العراق .

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر، كان المبحث الأول بعنوان **(الخلفية التاريخية لنشوء الشركات المتعددة الجنسية)** إذ تم التطرق إلى دوافع نشوء الشركات المتعددة الجنسية وطبيعة السلوك الاحتكاري لها ومعرفة العوامل المساعدة على وجود الاحتكار في الصناعة النفطية وما هي الأهداف الرئيسية لقيام النظام الاحتكاري في الصناعة النفطية

أما المبحث الثاني فكان بعنوان **(دخول الشركات المتعددة الجنسية الى العراق)** إذ تم التطرق فيه لبداية دخول الشركات المتعددة الجنسية الى العراق وبدايات تأسيس **(شركة النفط العراقية)** .

وكان المبحث الثالث بعنوان (**مباحثات الحكومة العراقية مع الشركات المتعددة الجنسية وشركة إيراب الفرنسية)** اشتمل على تفاصيل المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات المتعددة الجنسية و تفاصيل وبنود الاتفاقية بين الحكومة العراقية وشركة إيراب الفرنسية إضافة الى التطرق الى ردود الفعل الدولية على عقد اتفاقية إيراب الفرنسية.

أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها .

وقد تطلب البحث الاستناد إلى مصادر متعددة لدراسة الموضوع منها مجموعة من الوثائق العربية المنشورة التي تحتوي على ملف عن المفاوضات مع الشركات الأجنبية ووثائق لمجموعة محاضر المفاوضات بين الحكومة العراقية شركة النفط الوطنية والشركات المالكة لشركات النفط العاملة في العراق ، حيث أسهمت تلك الوثائق في رفد البحث بالعديد من المعلومات المهمة التي تخص البحث.

كذلك تم الحصول على رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان(**الشركات المتعددة الجنسية وشركة نفط العراق المحدودة للفترة ١٩٦١-١٩٧٢)** للباحث محمد صادق النصيرات ، حيث احتوت على العديد من المعلومات المهمة التي تمت الاستفادة منها لإكمال البحث .

(الخلفية التاريخية لنشوء الشركات المتعددة الجنسية)

يرجع سبب ظهور الشركات المتعددة الجنسية إلى التزايد المستمر في الشركات الكبرى في الإنتاج وهو ما يعرف بالتركيز الرأسمالي الذي أدى إلى سيطرة الشركات الاحتكارية العملاقة على الاقتصاد الرأسمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث تداخلت احتكارات الصناعة في تلك المرحلة مع البنوك وأنشأت (**الرأسمالية المالية**) ، إذ كانت منهجيتها هو توزيع فائض رأس المال المتراكم الى المستعمرات وحماية جيوش الدول الكبرى وكان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى١٩١٤-١٩١٨ التي بعدها تقاسمت الدول الرأسمالية الكبرى بعدها القوة على الكرة الأرضية[١].

وما أن تطورت الرأسمالية من نظام المنافسة إلى نظام الاحتكار حتى أخذت صادرات رأس المال في شكل الاستثمار المباشر و الاستثمار الغير مباشر عن طريق تسليف الحكومات ، وهكذا فأن الكثير من الشركات الاحتكارية الضعيفة بدأت بالتوسع خارج وطنها الأم ، ففي عام ١٨٦٥م قامت شركة (**Senger**) سنجر الأمريكية ببناء أول مصنع لها خارج وطنها الأم في مدينة (**كلاسكو**) البريطانية وكانت تحمل نفس العلامة التجارية[٢].

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الشركات الأمريكية والأوربية الاحتكارية في التوسع بإقامة مشروع لصناعتها في الخارج وزيادة استثماراتها في التجارة الخارجية وإدارة المرافق العامة وإنشاء المزارع الرأسمالية الضخمة وإقامة البنوك والمؤسسات العالمية التابعة لها[٣].

ففي الثمانينات والتسعينات من القرن الثامن عشر شهدت الأسواق الأوربية موجة كبيرة من التركيز الهائل لرأس المال وبدأت الشركات الضخمة في

الاستثمار خلال تلك الأسواق على سبيل المثال الشركة الأمريكية(**ford**) لصناعة السيارات كانت تنتج وتبيع السيارات المنتجة في السوق البريطانية وكذلك صناعة التلفزيونات والمعدات الكهربائية والالكترونية الأخرى(٤).

وبعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (**١٩٢٩ – ١٩٣٢**) والكساد الذي هزّ الرأسمالية من جذورها ، وجدت الحكومات الرأسمالية نفسها مجبرة على التدخل في الحياة الاقتصادية أكثر من ذي قبل وكان من ابرز مثال على ذلك التدخل هو اتحاد (**الرأس مال الخامس**) الاحتكاري مع سلطة الدولة زائداً رأس مال الدولة بحيث أصبح الطابع السائد للنظام الاقتصادي والسياسي للدولة الرأسمالية هو ما كان يعرف حينئذٍ بـ (**رأسمالية الدولة الاحتكارية**)(٥).

وبعد الحرب العالمية الثانية والتغيرات التي حدثت ومنها انتشار الأفكار الاشتراكية في عدد من أقطار أوربا الشرقية وتعاظم حركة المدَ الجماهيري في العالم الثالث الذي توج بتحرير الأقطار من الاستعمار البريطاني ومن تلك الدول هي دول الوطن العربي(٦).

نتيجة لما سبق وجدت الرأسمالية الاستعمارية نفسها قد خسرت الكثير في نفوذها وأسواقها الكلاسيكية مما دفعها الى تطوير ظاهرة التركيز الرأسمالي حيث أخذ في هذه المرحلة بعداً جديداً ، وأخذت الرساميل الكبيرة تنتقل بين الأقطار في نظام محدد تداخلت الاستثمارات الكبيرة بين الأقطار الرأسمالية الكبيرة واندمجت العديد من الاحتكارات العملاقة في بعضها البعض ونجم عن ذلك كله بروز عدد من الشركات

العملاقة التي أسست بتعدد ملكيتها بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة أطلق عليها أسم (**الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية**)[٧].

١- دوافع نشوء الشركات المتعددة الجنسية وطبيعة السلوك الاحتكاري لها .

ظهرت الدوافع الحقيقية للتطور الكبير والنمو السريع لتلك الشركات قد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية١٩٣٩ -١٩٤٥ ولقد تنامى ذلك الدور الخطير للشركات وبات يشكل تهديداً على الاقتصاد العالمي في مطلع الستينات ولم تكن البداية في تلك الفترة ،[٨] بل كانت قبل ذلك بكثير ، فلو تجاوزنا شركة الهند الشرقية فأن السنوات الأولى من القرن التاسع عشر شهدت بداية النمو التدريجي لقيام هذه الشركات ، لا سيما في قطاع الاستخراج النفطي والتعدين ، وبعد ذلك بدأت الكثير من الشركات الكبرى بإنشاء وحدات إنتاجية أو فروع لها خارج أسواقها الوطنية[٩].

إضافة إلى ذلك فأن من العوامل التي ساعدت على نشوء الشركات الاحتكارية وتوسعها إلى خارج أسواقها الوطنية كان بسبب الإرباح المتوقع الحصول عليها في حالة استثمارها خارج أوطانها الأصلية فضلاً عن وجود عوامل عديدة تمثل قاسماً مشتركاً لتلك الشركات دفعتها للاستثمار في الخارج، فبعد الثورة الصناعية على سبيل المثال ، وبعد التطور الكبير الذي حصل ، أصبحت المشروعات الصناعية السائدة في السوق الرأسمالية أضخم حجماً والأسواق أصبحت أكثر اتساعاً واستيعاباً ونمواً إضافة الى إن وسائل المواصلات والاتصالات قربت المسافة وصار بالإمكان قيام الفروع والوحدات الإنتاجية في أي مكان ممكن وسهل[١٠].

كذلك كان هناك سبباً آخر يأخذ طابع العامل المشترك بين الشركات ، فبعد الحرب العالمية الثانية وما حققته من دمار في أوربا بشكل خاص قامت تلك البقعة من العالم بحركة بناء شامل لإصلاح ما دمرته الحرب إذ شهدت أوربا حينها نسبة عالية للنمو[١١].

ومن جملة الأسباب التي أدت أيضاً إلى نشأة تأسيس هذه الشركات هو اتجاه السياسة العامة للدول الرأسمالية المتعددة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية إستراتيجية في الخارج ويؤكد ذلك أن النظام الرأسمالي الاحتكاري يحتوي على تناقضات جوهرية كالتناقض بين الأسعار والأجور، وعدم التناسب بين التراكم والاستثمار والتناقض بين القوى العاملة والرأسماليين ويصل ذلك التناقض في مستوى من تطور علاقات الإنتاج وبنية السوق إلى مستوى يجعل الحرب التنافسية في السوق المحدودة أمراً محتوماً ، وتعبر تلك التناقضات عن نفسها في انجازات دورية للأزمات وصولاً إلى الركود التضخمي، [١٢] لذلك فأن الكثير من الدول الرأسمالية أدركت بأن توسيع الأسواق الاستثمارية لها سجل تلك التناقضات وهو ما جعل تلك الدول تقوم بإنشاء فروع لشركاتها الكبرى في الخارج وتعزيز الاستثمار في تلك الأسواق[١٣].

بالإضافة إلى ما تقدم فأن الدول المالكة للشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية وجدت أن تلك السياسة حتماً ستلقي التشجيع من الدول المضيفة لها ويتضح أيضا أن الشركات الاحتكارية هي تعبير عن تناقضات رأسمالية احتكارية وبنفس الوقت فإنها الوسيلة باعتقاد الرأسمالية الاحتكارية لحل تلك التناقضات التي تعاني منها[١٤].

وهذا يفسر لنا الدعم الذي كانت تأخذه الشركات الاحتكارية من حكوماتها والذي يأخذ أشكالاً مختلفة ابتداءً من الإعفاءات الضريبية وصولاً الى الدعم العسكري من قبل جيوشها لتلك الشركات في الخارج من باب حماية مصالح تلك الدول في الخارج[١٥].

وفي الحقيقة أن تلك الحكومات لها أهداف كثيرة من وراء حمايتها لتلك الاحتكارات ومن أهم تلك الأهداف هو أن تخلق من تلك الشركات أدوات فعالة تستخدمها لأغراض متعددة منها إبقاء اقتصاديات الأقطار العاملة فيها تابعة لاقتصادياتها الرأسمالية مما يسهل إبقاء التبعية السياسية لتلك الدول[١٦].

وبذلك فان الدول الرأسمالية المالكة لتلك الشركات قد استفادت منها لصالحها من ناحية المصالح السياسية والاقتصادية بما تملكه من تفوق تكنولوجي ورؤوس أموال ضخمة تساهم بفاعلية قوية في استمرار تقسيم العالم الى بلدان فقيرة وأخرى غنية وبسببها أصبح العالم الرأسمالي والدول المالكة لتلك الشركات يستهلك ما ينتجه القسم الباقي من العالم[١٧].

وبذلك نجد أن الشركات الاحتكارية ليست سوى عملية تركيز وتدويل مستفرط لرأس المال الاحتكاري ونهب حقيقي للموارد واستغلال مفرط للدول التي تستثمر فيها وهذا في الواقع حقيقة ما تهدف الرأسمالية الاحتكارية إليه لبقاء سيطرتها على شعوب العالم الثالث وغيرها من الدول التي بدأ يتوسع فيها النظام الاشتراكي في العالم .

ونتيجة لما سبق نجد بأن الرأسمالية الاستعمارية لأجل ابقاء دورها في العالم لايمكن ان يتم ذلك مقابل التطور الذي جعل أقطار العالم الثالث المتمثل في تحقيق الاستغلال السياسي لاقطارها ومحاولاتها الجادة نحو تحقيق الاستغلال

الاقتصادي اذ لابدّ لتلك الرأسمالية الاستعمارية من أدوات فعالة ومتطورة والشركات الاحتكارية هي أفضل تلك الأدوات .

٢- العوامل المساعدة على وجود الاحتكار في الصناعة النفطية .

مرت سوق النفط الأوربية في بداياتها بعملية تنافسية شديدة بين اكبر الشركات المتخصصة في هذه الصناعة آنذاك ، وفي مرحلة مابين الحربين العالميتين(١٩١٨-١٩٣٩) كانت السوق الدولية للنفط تشهد اعنف مراحل الحرب التنافسية ولاسيما مرحلة تخفيض الأسعار بين شركتي شل[١٨] ومجموعة استناد رد أويل[١٩]، وكان من الممكن لتلك الحالة أن تؤدي الى كارثة ، سيما وإنها حدثت في وقت كان فيه ثلث الإنتاج العالمي معطل وغيره مهمل بسبب عجز الأسواق عن التصريف مما أدى الى حدوث فائض كبير في الإنتاج الأمر الذي دفع الشركات النفطية الكبرى في ذلك الوقت الى عقد اتفاقيات واجتماعات علنية وسرية تهدف إلى وضع حد لتلك الحرب لإنقاذ مكانتها ، مما أدى بالنتيجة إلى دخول السوق النفطية الأوربية العالمية مرحلة التنظيم الاحتكاري[٢٠].

وبعد سلسلة من الاندماجات دخلت الشركات الكبرى إلى هيكلها التنظيمي الاحتكاري المعروف وقد برزت ظاهرة الاحتكار بصورة واضحة لدى تلك الشركات في صناعة واستخراج النفط ، فمنذ أن ازدهرت تلك الصناعة وعرفت طريقها للأسواق كانت محتكره بين جماعتين هما جماعة روكفلر في أمريكيا ورتوشك في أوربا [٢١].

أما إذا أردنا التساؤل لماذا ظهرت ظاهرة الاحتكار بصورة واضحة في صناعة النفط أكثر من غيرها فان السبب يعود الى عدة اعتبارات أهمها أن الطلب قد أصبح متزايداً لتلك المادة ، إضافة الى أن خصائص صناعة النفط

نفسها تتطلب بطبيعتها درجة عالية من التنسيق في كلا الجانبيين الفني التجاري، والطابع الفني يتجسد في المسائل الحديثـة في الحفر ودرجة كفاءة التكنولوجيا المستعملـة فـي كافة مراحـــل هـذه الصناعـة أما الجـانب التجـاري فهو يتجسد في دراسة الطلب العالمي على النفط وإمكانية تجهيز الأسواق بالكميات المناسبة التي تؤمن حدً معقولاً من الإنتاج بواسطة تحديد الاحتكار للسعر[٢٢] وذلك بطبيعة الحال وفي كلا الميدانيين يتطلب إمكانيات كبيرة لتغطية تلك النشاطات من مقر متواصل واكتشافات جديدة وأسطول للنقل ومراكز للتسويق ، وتلك الإمكانيات المالية والبحث عن توفيرها ساعدت على تنشيط ظاهرة الاحتكار في تلك الصناعة[٢٣]. إضافة الى ذلك فأن الطابع الدولي لتلك الصناعة حيث إن البترول موزع من حيث تواجده في أماكن مختلفة من العالم ولا يتسم ذلك التوزيع بالعدالة والتساوي ولو استثنينا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية فأننا نجد إن معظم النفط العالمي في مناطق تتسم بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتقني ، وبما إن تلك الصناعة تحتاج الى تكنولوجيا متطورة غير موجودة في تلك الدول بل تتواجد في الدول المتطورة صناعياً فقد برز الطابع الاحتكاري لصناعة النفط إذ أصبحت تلك الصناعة حسب هذا الأمر حكراً في يد بعض الدول الغنية والتي هي بنفس الوقت دول أثرت وأصبحت غنية عن طريق استعمار خيرات الشعوب [٢٤].

ومن العوامل المهمة المساعدة على وجود الاحتكار في مجال الصناعة النفطية والاهتمام به هو التحدي المباشر من قبل الحكومات الوطنية التي تستهلك النفط الخام إذا أقدمت تلك الحكومات على السعي في السيطرة على ثرواتها النفطية تحت ضغط شعوبها نتيجة لتمادي تلك الشركات بإعلان عدائها

لتلك الشعوب والامتصاص من خيراتها الأمر الذي دفع الحكومات التي تمتلك الشركات الاحتكارية الرأسمالية الى تقديم يد العون الى تلك الشركات ابتداءً من العون السياسي والعسكري وهذه المساعدات لعبت دوراً بارزاً في دفع تلك الشركات نحو التنظيم الاحتكاري لان الحكومات لم تدخل بوصفها منافس لها وإنما لزيادة قدرتها على المنافسة للشركات التي تمتلكها الحكومات الأخرى [٢٥].

ومن أوجه الدعم الذي قدمته الحكومات إلى الشركات الرأسمالية التابعة لها هو سن القوانين لحماية ودعم تلك الشركات وزيادة فاعليتها في السوق ، فلو استعرضنا بعض الشركات الاحتكارية نجد أن نصيب الحكومات في أسهمها مؤثر نسبياً فمثلاً الحكومة الانجليزية تمتلك ٥٦% من أسهم شركة البترول الانجلو الإيرانية والحكومة الفرنسية تمتلك ٣٥ % من أسهم شركة البترول الفرنسية [٢٦].

إن هذا الـدعم الذي تقدمه الحكومات والذي عادة ما يكون متفاوت من حكومة إلى أخرى قادراً على جعل الإمكانيات لتلك الشركات متفاوتة مما يؤدي بالنتيجة الى وجود تنافس فيما بينهما ويؤسس الى حرباً بين تلك الشركات الرأسمالية التي تدعمها الدول التابعة لها لذلك نجد إن الشركات من صالحها إيجاد سياسة التنسيق فيما بينها وان تلك السياسـة ما هي في الحقيقية البطانة لتنظيم الاحتكار [٢٧].

٣-الأهداف الرئيسية لقيام النظام الاحتكاري في الصناعة النفطية:-

بعد التطرق الى أهم العوامل التي دفعت الشركات التي تتبنى صناعة النفط نحو التنظيم الاحتكاري لابد من التطرق الى أهم الأهداف التي تسعى تلك الشركات في ظل التنظيم الاحتكاري الى تحقيقها وعلى الرغم من وجود أهداف خاصة لكل مشروع يسعى لتحقيقه إلا أنها تشترك في الأهداف العامة التي تسعى لتحقيقها تحت مظلة الاحتكارات وما من شك أن تلك الأهداف في ذات طابع سياسي وأخر اقتصادي[٢٨].

ويأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية لقيام هذا الشكل من التنظيم هو هدف المحافظة على قوة الشركات الاحتكارية إذ تسعى كل شركة الى التنافس مع الشركات الأخرى للسيطرة على الاحتياطات النفطية في سوق البترول الدولي وبالتالي فأن حجم الشركة يحدد حجم الإنتاج المستقبلي لكل شركة للنفط نسبة تمتلك من احتياطات ، لذلك فأن كل مشروع في هذه الصناعة يعمل على الحصول على أكبر كميات من الاحتياطات النفطية ذات المواصفات النفطية العالية منها قربها من سطح الأرض وأسواق استهلاكها وغيرها من المواصفات التي من شأنها تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي ستدر ربحاً وفيراً وستساعد على الخوض في حرب تنافسية في المستقبل[٢٩].

كذلك من الأهداف التي تسعى الشركات الاحتكارية الى تحقيقها هو منع الحروب التنافسية فيما بينهما أي فيما بين الشركات الأخرى لتحقيق نوع من الأمان ، فبعد أن تؤمن كل شركة أرباحها تحاول وضع حدٍ للحرب التنافسية بينها وبين بقية الشركات التنافسية الأخرى بقدر الإمكان، وذلك لان تلك الحروب ستؤدي الى مصالح تلك الشركات لما تفتحه تلك الحروب من تنافس في

الأسعار والإنتاج عبر مسيرتها الطويلة وما تسببه في هدر لطاقة الشركات بل وجعلها معلقة على مستقبلها في السوق العالمية في الوقت الذي زادت فيه الأهمية النسبية لهذه السلعة في الحياة الاقتصادية[٣٠].

كذلك نجد الكثير من الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية توظف استثماراتها الضخمة في صناعة النفط التي كانت تفتقر الى عنصر الأمان وكانت قلقة رغم وجود من تفوق سوقه نسبياً لها في السوق الدولية ، لكن شبح التنافس كان يملأ أفقها التخطيطي وسيطر عليه بما يجعلها تتردد عند توظيف استثماراتها ، لكننا نجد إن الحال يختلف عندما يقوم بين العمالقة في هذه الصناعة تنظيم ينظم الحصص والأدوار والأسواق ويعطي لكل شركة حسب حجمها ومكانتها في السوق ويمنح بالدرجة الأولى الحرب التنافسية عن طريق تحديدها للأسعار وفق معايير متفق عليها ، هذا التنظيم يزيل شبح المنافسة أو يخفض من حدته ويقلل مضار وذلك لان الأمان بحد ذاته سوف يجعل الكثير من المشاريع تقدم على توثيق استثمارات خيالية مما يعزز مكانتها في السوق حسب الشركات الغير قادرة على مثل هذا التوظيف [٣١] .

ولابد من الإشارة الى أن الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية هي شركات مملوكة ملكية خاصة وبالتالي فأن أول الأهداف لها هو زيادة ربحها بشتى الطرق وبما إن ذلك يعتبر من المسلمات في الأنظمة الرأسمالية والتي من رحمها انبثقت الشركات المتعددة الجنسية [٣٢] ، وعليه لجأت الشركات الاحتكارية الى وسائل عديدة لتخفيض احتكارها للصناعة النفطية ومن أهم الوسائل التي لجأت إليها فـي هذا المجال هما

(المشروعات المشتركة والثاني هو الكارتيل النفطي العالمي)[٣٣].

أما المشروعات المشتركة فهي عبارة عن مشترك يجمع عدداً من المشروعات أو من مجموعة المشروعات التي تمتلك رأسمالية ملكية مشتركة أو بعبارة أخرى هو مشروع مملوك ملكية مشتركة لعدد من المشروعات المستقلة أو لمجموعة من المشروعات المستقلة مع مشروعات حكومية ، وقد لجأت الشركات الاحتكارية النفطية الى تلك الوسيلة في البدء لوضع حد للتنافس بينهما ، حيث يعتبر من الأدوات الفاعلة في ذلك الخصوص وفاعليته تثمن في كون أفضل الوسائل التي توصف في وضع رقابة على إنتاج مشترك للبترول وعلى أسواقه وأسعاره(٣٤).

ولو تناولنا السوق النفطية العالمية وخاصة في الخمسينات والستينات نجد أن أهم الأسواق مملوكتين بنفس النمط من الملكية المشتركة للشركات وخير مثال على ذلك هو النفط الإيراني والنفط العراقي(٣٥).

فالنفط الإيراني مثلاً كان مملوكاً من قبل (**الكوسنوتوريوم الإيراني)** المؤلف من الشركات المتعددة الجنسية (**غولف اويل ٧ % ، شل ١٤%) (اركون ٤% ، وتكلسانجو ٧ % وسوسوكل ٧ %)**(٣٦).

أما تجربة نفط العراق في هذا الشأن بالخصوص فيما يتعلق باتفاقية **(الخط الأحمر ١٩٢٨، والتي نصت من بين نصوصها العديدة على أن يتم بيع نفطها للشركات الأعضاء فيها فقط ، ويمنع على الشركة بيع نفطها في السوق وكذلك يمنع تكرير النفط إلا بالقدر الذي تحتاجه السوق العراقية وبذلك يمكننا أن نستنتج إن من خلال تلك التجربة أن الكونسرتيوم في تلك الاتفاقيات نجح بشكل فعلي في وضع حد للمنافسة كونه أداة فعلية للمراقبة على النشاطات الفعلية في البلدين فقط)**(٣٧).

ولابد لنا من التساؤل هل أن القضاء على المنافسة أو الحد منها هو الهدف الوحيد لتلك الوسيلة ، نجد أن الجواب هو قطعاً كلا ذلك لان الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية وخلفها حكوماتها الرأسمالية تسعى جاهدة لتكييف سياستها بما تقضيه التغيرات الجارية في موازين القوى في المنطقة منها نمو الحركات الوطنية والقومية والنزعة لتحرير الثروة النفطية الذي أجبر تلك الشركات على تغيير وسائلها كما لجأت إلى أسلوب جديد يحافظ على مركز نفوذها وذلك سيبقى تحت مظلة جديدة تدعى (**المشاركة**) للتخفيض من حدة العداء نحو الشركات من قبل حركات التحرر في المنطقة [٣٨].

كذلك نجد أن الشركات لجأت الى أساليب أخرى أبرزها تقديم بعض التنازلات الشكلية هدفت من وراء ذلك الى تحقيق أمرين الأول تقديم تنازلات معينة تجاه المستعمرات السابقة عن طريق إزالة كافة العقبات التي وضعتها الشركات نفسها كي يصبح تحقيق تنمية اقتصادية معين في البلدان النامية أمراً ممكناً ولكن على أن لا يتم ذلك الأمر إلا تحت شرط أساسي واحد تسعى الرأسمالية الى فرضه وهذا الشرط تقبض ثمن تنازلاتها شكلاً معيناً عن النمو من شأنه إبقاء اقتصاديات ذلك البلد تابعاً لاقتصادياتها الرأسمالية[٣٩].

أما الأمر الثاني فهو أن تعمل الدوائر الاقتصادية الامبريالية كل ما في وسعها حتى تكيف الهيكل الاقتصادي في ذلك البلد حسب متطلبات أقتصادها الرأسمالي بمعنى أن البلدان التي كانت في الماضي مستعمرات للدولة الامبريالية عليها أن تبقى أسواقها مفتوحة لمنتجات البلدان الرأسمالية ومصدراً امنياً للمواد الأولية وعلى رأسها الطاقة ، فهي لا تسمح بأن تقوم في تلك الدول صناعات

وطنية كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي وبذلك الاستغناء عن الصناعة الرأسمالية[٤٠].

كذلك نجد في مجال الصناعة النفطية إن مبدأ المشاركة مع الحكومات المنتجة في الأونه الأخيرة أصبح هدفاً لتلك الشركات ، إذ تسعى جاهدة الى تحقيقه مـع الحكومات المنتجة وهذا ما حدث مع شركة (**ارامكوا**) وبعض الشركات العاملة في الكويت وفي الجانب الآخر من وطننا العربي نجد إن هناك دول عربية منتجة للبترول تنادي بالسيطرة على الثروات النفطية سيطرة كاملة كبديل للمشاركة[٤١].

والنتيجة التي نخرج بها بعد هذا أن الأساليب التي لجأت إليها الشركات المتعددة الجنسية ما هي إلا حالة دفاعية في وجه الهجمة عليها من قبل الحكومات الوطنية ، وهي حالة احترازية لما يمكن ان يحمله المستقـبل من تطورات لا تستطيـع رغم كل إمكانياتها أن تحددها .

أما الكارتيل النفطي العالمي فهو ليس حديثاً على النظام الرأسمالي العالمي بل قديماً اذ يمكن للمتتبع ان يضع تاريخاً لبداية تلك المشكلات الى المرحلة التي ابتدأ فيها القطاع الصناعي العالمي بالانحطاط في العقد الثامن من القرن الثامن عشر ، و أستمرت تلك الكارتيلات في تلك المدة بالاستفادة من أوضاع السوق العالمي ، وقد جعلت الكارتيلات الأسعار تقفز بصورة حادة ولذلك السبب وجدت الكارتيلات ولكنها لم تصمد لأنها ظاهرة عرضية آنذاك ، ولكن مع تطور الأزمات واستمرارية الانهيارات الاقتصادية في السوق الرأسمالية وبروز النفط كشريان للتقدم عموماً أصبحت الكارتيلات أساساً من أسس الحياة الاقتصادية الرأسمالية ومن أبرزها على الإطلاق(**الكاريتل النفطي العالمي**)[٤٢]

الذي يضم ثماني شركات نفطية احتكارية عالمية منها أمريكية (**اكسون ، سوكال، تكاكوا ، سوكرني ، صامويبل ، كولف أويل**) وأخرى بريطانية هولندية (**شل**) والبريطانية (**برتش بتروليوم**) وأخيراً الفرنسية (**شركة النفط الفرنسية إيراب**)[٤٣].

وقد استطاع ذلك الكاريتل بواسطة شبكة من الشركات التابعة له وطوال أكثر من نصف قرن من السيطرة على ثروات البلدان المنتجة للنفط والتحكم في الصناعة النفطية العالمية بكافة مراحلها من الاستكشاف وحتى محطات التوزيع المنتشرة في المدن والقرى ، وقد ذكرنا سابقاً أنه قبل قيام الكارتيل كانت السوق العالمية للنفط مقسمة بين مجموعة من الشركات الكبرى وقد دخلت مع بعضها في حرب تنافسية كبيرة أضرت حينها بمصالح تلك الشركات والدول التابعة لها فتداعت أإلى المفاوضات فيما بينهما إلى عقد مفاوضات عرفت بمعاهدة **(اكنارکي)** أثمرت حينها عن قيام الكاريتل بينها كنواة للكاريتل السابق الذكر الذي يعتبر أكبر كاريتيل أقتصادي عرفه التاريخ من حيث حجمه وتأثيرهُ على الحياة الاقتصادية في العالم[٤٤].

وقد نصت بنود اتفاقية **أكنارکي** على ضرورة أن تبقى الأسعار والامتيازات والأسواق كما هي لخطة توقيع الكاريتل وكذلك نصت على وجوب تشكيل لجان مراقبة من شأنها أن تنظم تقسيم السوق النفطية العالمية بين الأطراف المشتركة في الكاريتل وتشكيل لجان فنية أخرى لرسم الأسعار وتمديد الامتيازات الجديدة[٤٥].

هذا وقد احتكرت تلك الشركات عصب الحياة منذ ذلك الوقت من خلال ملكيتها تلك حيث امتلكت القدرة على التحكم في اقتصاديات الدول النامية المالكة للنفط في أراضيها واستطاعت التحكم في الحياة السياسية والاجتماعية لتلك الدول ، إضافة إلى قيام تلك الشركات على تقسيم السوق النفطية وبالتالي مقدراتها على ضبط عملية الاحتكار لتلك الصناعة بواسطة شبكة دقيقة من المصالح المشتركة .

(دخول الشركات المتعددة الجنسية إلى العراق)

على الرغم من أن اكتشاف البترول في العراق يرجع الى أيام البابليين إلا أن تلك المنطقة أراد الله سبحانه وتعالى لها أن تلعب دوراً بارزاً في حياة البشرية كافة وعبر تطور حضاراتها إلا أن هذه البقعة من العالم الغنية بالنفط لم تلفت أنظار العالم الحديث إليها إلا قبيل بداية القرن التاسع عشر وبالتحديد عندما بدأت الآلة الحديثة تستخدم النفط وقوداً لها ، وكانت البداية في العراق وذلك عندما وصلت بعثة ألمانية عام ١٨٨١م ويتضح مما تقدم ان تلك البعثة كانت تعمل بالبحوث الجيولوجية وتعاقبت بعد ذلك البعثات التي اجتمعت على إن العراق والمنطقة بأسرها تقوم فوق بحر من النفط في الوقت الذي ازدادت حاجة العالم الى النفط زيادة هائلة مما شجع الدول الاستعمارية الكبرى آنذاك الى دفع شركاتها من اجل السيطرة على هذا النفط وقدمت لها كل عون وبالتالي نجد مما تقدم أن الوطن العربي عموماً والعراق خصوصاً قد خضع الى شركات احتكارية أمريكية وفرنسية وبريطانية وهولندية .

١- بداية دخول الشركات الاحتكارية الى العراق .

كان العراق أيضا خاضع للإمبراطورية العثمانية ولقد منحته تلك الإمبراطورية أول امتياز الى شركة ألمانية لمد سكة حديد ووعدت بإعطاء الأولوية لتلك الشركة باستخدام المناجم وحقول البترول والتي تقع ما بين الخط الحديدي لاسيما في ولايتي الموصل وبغداد ، وتحركت بعد ذلك أطماع ألانجليز للاستثمار في تلك المنطقة وتفاوضوا مع الإمبراطورية العثمانية ولكنهم لم ينجحوا آنذاك لكن بعد فترة عاودت بريطانيا محاولاتها ودخلت المنطقة شركة انكليزية هولندية مشتركة وهي شركة (**شل Sall**) واشتدت المنافسة البريطانية الألمانية على نفط المنطقة وفي عام ١٩٠٨م دخل منافس جديد هو الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الأميرال (**مبستر**) الذي أوفده رئيس الولايات المتحدة آنذاك الى الإمبراطورية العثمانية اثر مذابح الارمن الشهيرة وبعدها وأشتدَ الصراع بين الأطراف الثلاثة لكن ميول الحكومة التركية التي تأسست عام ١٩٢١م بالنتيجة نحو بريطانيا فأسست بنكاً مشتركاً كان مديره كولبيينكان السمسار المعروف الذي بذل جهوداً لإقناع البنك بالتوجه نحو نفط العراق[٤٦].

ونتيجة لما تقدم تم تأسيس بنك بريطاني ألماني تحول بعد ذلك الى شركة (**شركة البترول التركية**) وكانت نسبة الحكومة الألمانية ٢٥% و٧٥% لبريطانيا وانتقل الصراع بعدها ليصبح بين شركة النفط التركية وشركة النفط الانكلو – فارسية مما أدى إلى تدخل الحكومات الألمانية والبريطانية ، كل ذلك النزاع بين الشركتين لم يتوقف إلى أن جاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لتضع حداً لذلك الصراع وذلك بإبعاد ألمانيا من نفط المنطقة وأدخلت أمريكيا كمنافس قوي في المنطقة حيث وضعت العراق بعد الحرب مباشرة تحت الانتداب

البريطاني وأرادت من ذلك أن تستأثر بنفط العراق وحدها ولكن اتفاقية سايكس بيكو كانت عائقاً أمامها فرفضت فرنسا ولكن بريطانيا سارعت وأعطتها ٢٣،٧٥ % من نفط العراق(٤٧).

وتحت ضغوط أمريكية مختلفة دخلت بعض الشركات الأمريكية وأخذت حصة مشابهه لحصة فرنسا ، وهكذا نجد أن المصالح الأمريكية والفرنسية والبريطانية والهولندية قد تقاسمت نفط العراق(٤٨).

ويتضح مما تقدم إن النتيجة التي اتضحت لنا من هذا العرض الموجز هي تأكيد لما سبق وبينا أن هناك تداخل كبير بين السياسة الخارجية للدول وبين مصالح الشركات المتعددة الجنسية لدرجة تبدو فيها خارطة الصراع السياسي في وطننا العربي في العصر الحديث قد رسمتها الشركات الاحتكارية النفطية وجعلت البترول العربي الذي أراده الله عز وجل نعمة للأمة العربية أن يصبح مصدر شقاء لأبناء هذه الأمة لأنه كان من أبرز عناصر الاستقطاب للاستعمار الذي أحتل الوطن العربي في وقته .

وإذا تناولنا أهمية النفط العراقي ومميزاته وخصائصه نجدها هي التي دفعت الشركات الاحتكارية إلى التنافس للحصول على امتياز التنقيب والبحث عنه واستثماره وأهم تلك المميزات هي انخفاض التكاليف في عملية الإنتاج علماً أن تلك الخاصية كانت وعلى الدوام تخفيها الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية ولأسباب عديدة خدمة لمصالحها الخاصة ولإخفاء حقيقة أرباحها عن عيون الحكومات المحلية لتزيد من استغلالها لتلك الثروة(٤٩).

وتأكيداً لما تقدم نشرت دراستان مهمتان كشفتا حقيقية التكلفة في إنتاج النفط العربي بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة ، الدراسة نشرها خبير عربي يعمل أستاذ لاقتصاديات الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا ويدعى الدكتور (**شارل عسياوي)** ، والثانية هي الأحدث للبروفسور أدلمان أستاذ الاقتصاد بمعهد **(ماساستوشي)** للتكنولوجيا وضعت الدراستين أهم أسباب انخفاض التكاليف في إنتاج النفط العربي وبالأخص النفط العراقي يكمن في قربه من أسواق استهلاكه من ناحية وقربة من موانئ التصدير من ناحية أخرى ، مما يقلل من نفقات النقل وكذلك تكمن في غزارة إنتاج البئر الواحد وهذا ما يتركز بصورة واضحة في حقول النفط العراقية وقرب وجودها من سطح الأرض وكذلك انخفاض كلفة اليد العاملة العربية مقارنة مع الدول الأخرى(٥٠).

كذلك أكدت الدراسات العديدة التي أجريت بخصوص إنتاج النفط والمناطق التي يتركز فيها وتم اكتشافه فيها إن الوطن العربي يأتي في مقدمة دول العالم في امتلاكه للنفط حيث تأتي في المرتبة الأولى السعودية يليها العراق على نقيض بقية أقطار العالم حيث تشهد تناقض دائم بحيث أصبحت احتياطات النفط الأمريكية لعام ١٩٧٥ لا تشكل سوى نسبة ٣٣% من احتياطي العالم(٥١).

وبذلك فأن إستعراضنا السابق للخصائص النفطية التي يتمتع بها نفط العراق بالأخص والوطن العربي عموماً فإننا نجد أن الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية النفطية كانت تسعى الى تعطيل تلك الصناعة وذلك لان الذي يرسم الخطوط العريضة للصناعة النفطية وصاحب القرار القطعي في كل ما يتعلق في بالإنتاج والتسويق والتسعير هي من الشركات المسئولة عن الصناعة في العالم وهي التي شكلت له تنظيمه الاحتكاري فمن البديهي ان تتسم الصناعة

النفطية العراقية بنفس سمات الصناعة النفطية في الوطن العربي وسمات صناعة النفط العالمي ، ولكن من المهم هنا أن لاننسى بروز دور الحكومات الاستعمارية التي تنتج لها تلك الشركات بروزاً واضحاً في وضع أقدامها والحصول على الاحتكارات النفطية المجحفة[٥٢] .

يتضح لنا مما تقدم انه من الصعوبة عزل التغلغل الاستعماري في المنطقة عن الاحتكارات من قبل الشركات المتعددة الجنسية لدرجة أن تلك الشركات كانت بمثابة الجسر الذي عبر فوقه الاستعمار الحديث والذي أسس الجسر وأنشئ القواعد اللازمة لقيامة التي كانت بمثابة سلسلة من الاتفاقيات والامتيازات الغير شرعية الموقعة بين حكومات الدول التي كانت تحت تأثير الاستعمار المباشر وبين شركات من صنع مستعمر تلك الدول.

من خلال ما تقدم سابقاً من دراستنا لخصائص النفط العراقي بالأخص والنفط العربي على وجه العموم نستنتج أن تلك الخصائص كانت بمثابة عنصر استقطاب للاستثمارات الفرنسية في الصناعة النفطية وان تلك العملية تعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي وهي إحدى مراحل تطور النظام الرأسمالي حينها وان تلك الاستثمارات درت أرباحاً تعادل أكثر من ثلاثة أضعاف ما يمكن أن تدره من الإنتاج لو استثمرت في الدول الرأسمالية نفسها .

٢- تأسيس شركة النفط العراقية :-

بعد أن تم اكتشاف النفط في العراق وبدء إنتاجه بشكل تجاري وأصبحت إيراداته واضحة على مجمل النشاطات الاقتصادية المختلفة ، تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد زراعي الى استخراجي ومتخصص بصفه رئيسية في تصدير

النفط الخام وكان إنتاج النفط طوال نصف القرن تقريباً تقوم به شركة نفط العراق المحدودة بواسطة الشركات التابعة لها في العراق[٥٣].

وهي شركات متمثلة في شركة نفط البصرة أو شركة نفط الموصل ، و كانت عبارة عن كارتيل نفطي عالمي بحد ذاتها مملوكة إلى المصالح البريطانية والأمريكية والفرنسية والهولندية والبرتغالية [٥٤] .

ولقد استطاع الكارتيل متعددة الجنسيات أن يستغل الأوضاع السياسية التي كان يعيشها العراق للحصول على سلسلة من الاتفاقيات المجحفة بحق الشعب العراقي ، وبموجبها استطاعت الشركات أن تستغل ثروات العراق النفطية منذ عام ١٩٣٨م تاريخ حصولها على امتياز استثمار النفط في أراضي العراق بكاملها حتى تأميم النفط عام ١٩٧٢[٥٥].

يعود تأسيس شركة نفط العراق الى شهر نيسان اي شركة نفط العراق عام ١٩٢٩م حيث سميت بهذا الاسم وقبله كانت تعرف بأسم **(شركة النفط التركية)** وفي وقت كان العراق فيه خاضعاً للإمبراطورية العثمانية رفع سمسار النفط كولبنكان تقريراً بالغ الأهمية الى السلطان عبد الحميد مبيناً فيه إمكانية وجود النفط في أراضي وادي الرافدين مما لفت أنظار الطامعين الى هذه البقعة من العالم[٥٦].

وبعد ذلك بدأت سلسلة من المنازعات بين الإمبراطوريات الاستعمارية آنذاك ابتدأت بين بريطانيا وألمانيا حينها قررت بريطانيا تغيير نوع الوقود المستعمل في أسطولها البحري

من الفحم الى النفط وهذا يعني وجوب البحث عن تأمين النفط لهذا الأسطول حيث لم تعد الكميات التي تستوردها من بورما حينها كافية مما يجعلها تنظر بأهتمام الى منطقة وادي الرافدين[٥٧].

أما الإمبراطورية الألمانية فقد حصلت في حينها على امتياز مد سكة حديد في الأراضي العراقية وحصلت بموجب ذلك الامتياز على حق التنقيب عن الثروات الطبيعية على جانبي السكة في الأراضي العراقية [٥٨] .

مما تقدم يتبين لنا أن التنافس الأول على تلك المنطقة كان بين بريطانيا التي كانت قد حصلت امتيازات في الأراضي الإيرانية وبين ألمانيا من جهة امتياز خط سكة حديد ولكن نتائج الحرب العالمية الأولى أدت إلى ضعف المنافس الألماني وبالتالي إبعاده من دائرة الصراع [٥٩]. لكن ذلك لا يعني أن حلبة الصراع قد جعلت بريطانيا وحدها بل دخل معها منافس آخر فرضته اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ ألا وهي فرنسا التي كان من نصيبها سوريا ولبنان وذلك يعني أن النفط المستخرج من العراق يجب أن يمر في الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي مما جعل فرنسا منافساً قويا لبريطانيا التي استعمرت العراق حينذاك هكذا نجد أن فرنسا قد دخلت حلبة الصراع على نفط العراق[٦٠].

نتيجة لما تقدم كانت الولايات المتحدة الأمريكية قلقه من تزايد النفوذ البريطاني في المنطقة وتشعر بأنها قد استحوذت على أكثر مما يجب عندها قررت الدخول في تلك الحلبة عن طريق بعض شركاتها النفطية وشن حملة دبلوماسية على بريطانيا أتسمت في جوانبها بالتهديد والوعيد مما أدى بالتالي الى تفاقم الخلافات بين الطرفين بعدها بدأت سلسلة من المفاوضات التي طرح فيها كل جانب وجهة نظره إذ طرحت الولايات المتحدة مبدأ (**الباب المفتوح**) للعمل

في هذه المنطقة ورفضته بريطانيا واشتد الصراع بين الطرفين إلى أن رضخت الأخيرة إلى المطالب الأمريكية وأعطت شركاتها نصيب من نفط المنطقة ونظمت اتفاقية (**الخط الأحمر**) إذ تضمنت تلك الاتفاقية العلاقة بين المصالح المتبادلة بين البلدين داخل شركة نفط العراق(٦١).

ولابد لنا مما تقدم التطرق الى دراسة تعدد الجنسية في شركة نفط العراق إذ نجدها تتكون من كارتيل دولي مكون من خمس شركات متعددة الجنسية اثنتان منهما أمريكية هي جيرسي سوكوني فاكوم وتمتلك حصة في الشركة مقدارها ٢٣،٧٥ % من مجموع أسهم الشركة ، واخرى بريطانية هولندية مشتركة هي رويال دونشي ، شل وتمتلك ٢٣،٧٥ % من أسهم الشركة وشركة إيراب الفرنسية وهي عن شركة النفط الفرنسية وتمتلك ٢٣،٧٥% من أسهم الشركة وجميع تلك الشركات هي عضو في الكارتيل النفطي العالمي وكذلك يمتلك السمسار كولنيكاين حصة في الشركة تقدر بـ ٥ % من أسهم الشركة(٦٢).

وبالنسبة للتكامل الهيكلي على الشركات المتعددة الجنسية المسيطرة على نفط العراق ويتجسد في سيطرتها على نفط الشرق الأوسط وشركة نفط العراق المحدودة من حيث تعدد الأقطار المسيطرة عليها اقتصادياً ولاسيما في مجال النفط(٦٣).

فالشركات التي تشمل الهيكل المسيطر على شركة نفط العراق السابقة الذكر اتسمت إستراتيجيتها بالإخضاع الاقتصادي والنهب لاقتصاد العراق وخصوصاً في مجال النفط ومن السياسيات التي اتبعتها هي سياسة الاستثمار والتمويل ولابد لنا من الإشارة إلى أن الشركة في البدء كانت تعمل بمعزل عن النشاطات الاقتصادية في العراق وكذلك فأنها كانت تعمل وتخطط بحرية مطلقة

دون رقيب يذكر طوال فترة عملها وان كانت هناك مددٌ تتدخل فيها الحكومة العراقية ولكن الشركة بأساليبها الخبيثة ونفوذها تستطيع الالتفاف وإفشال تدخلات الحكومة [٦٤] .

لقد استطاعت شركة نفط العراق طوال نصف القرن على الانفراد بالقرارات الإنتاجية للنفط العراقي ، وقد ساعدها على ذلك جملة عوامل أهمها طبيعة الامتيازات وضعف الحكومات التي حكمت البلد في حينها وزيادة نفوذ الشركة وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تكالبت مع بعضها لتجعل من الشركة صاحبة القرار الإنتاجي دون رقيب يذكر فهي التي تحدد مناسيب الإنتاج لصالحها دون النظر الى الحالة الاقتصادية للبلد الذي نجدها تتلاعب في معدل الإنتاج بما يخدم مصالحها[٦٥].

وعلى الرغم من الخصائص الجيدة للنفط العراقي التي تم ذكرها سابقاً إلا إننا نجد أن نمو الإنتاج النفطي في العراق كان متحققاً قياساً الى الإنتاج لبلدان المنطقة أخرى وعلى الرغم من تدخل الحكومة العراقية لأكثر من مرة إذ كانت تلك المدة تمثل مرحلة صراع بين مالكي شركة النفط العراقية لانتزاع حقوق العراق منها ذلك لأننا نجد أن مالكيها يعمدون الى التلاعب في السياسة الإنتاجية وعلى الضغط على المفاوض من كل الحكومة العراقية وهي سياسة عامة كانت تعتمدها جانب الشركات في المنطقة طوال فترة عملها وذلك لتحقيق مصالحها الذاتية[٦٦].

وبعد عدة محاولات للمفاوضات مع الحكومة العراقية تم توقيع اتفاقية **(مناصفة الإرباح)** بين شركة النفط العراقية والحكومة العراقية عام ١٩٦١ وتميزت تلك المرحلة بزيادة نمو معدل الإنتاج السنوي للنفط العراقي زيادة

ملحوظة مع مقارنته بالسنوات السابقة وتوقيع الاتفاقية بحد ذاته يعتبر حدثاً مهماً في تاريخ الاقتصاد العراقي حيث أدت تلك الاتفاقيات الى زيادة إيرادات الدولة النفطية ووضعت الشركات حداً أدنى للإنتاج مما دفع الشركة الى زيادة إنتاجها لكي تعوض ما سوف تأخذه الدولة من الإرباح[٦٧].

ويلاحظ مما تقدم أن التأكيد على حقيقية أن الشركة قد استمرت في نهب الثروة النفطية في العراق على الرغم من توقيع الاتفاقية وساعدها في ذلك تلاعبها في السياسة الاستخراجية للنفط العراقي مما ازداد التكاليف الإنتاجية وبالتالي تقليل حصة الحكومة من العوائد المالية [٦٨].

ويتضح مما تقدم أن شركة النفط العراقية لا تحمل من الصفة العراقية غير اسمها فقط أما جوهرها فهي عبارة عن مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات مرتبطة بحكوماتها ارتباطاً جذرياً هدفها الأساسي هو استغلال اقتصاديات البلد لا أكثر مما جعل الحكومة العراقية تسعى الى التفاوض معها عدة مرات الى أن تكلل في توقيع اتفاقية الأرباح المتناصفة وهو ما يعتبر بحد ذاته انجازاً كبيراً للحكومة العراقية لكن لا يعتبر نهاية وجود الشركات أو السيطرة عليها وإنما عمدت الأخرى الى التفاف مصالح البلد المنطقية بعدة طرق وهو ما دفع بالحكومة العراقية الى التفاوض المستمر مع الشركات المتعددة الجنسية المالكة لشركة النفط العراقية لوضع اتفاقيات من شانها حفظ الاقتصاد النفطي للبلد وهو ما نستطرق إليه لاحقاً .

مباحثات الحكومة العراقية مع الشركات المتعددة الجنسية وشركة إيراب الفرنسية

١- المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات متعددة الجنسية :-

بقرار من الحكومة العراقية ، اصدر مجلس الوزراء في اجتماعه العشرين المنعقد بتاريخ ٢٧-٢-١٩٦٤ والمبلغ الى وزارة النفط بكتاب رئاسة مجلس الوزراء المرقم **(فوق العادة)** والمؤرخ في ٢٧-٢-١٩٦٤ بتشكيل وفداً يمثل الحكومة للمفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق[٦٩].

بدأت المفاوضات مع وفد يمثل شركات النفط الأعضاء المالكة لشركات النفط العاملة في العراق يتـألف من المستر دانيه مدير شركة النفط الفرنسية والمستر ستوكويل مدير شركة النفط البريطانية والمستر موزز مدير شركة سوكوني موبل الأمريكية والمستر سبيرد احد كبار موظفي مكتب شركة نفط العراق المحدودة في لندن بتاريخ ٢-٥-١٩٦٤ وأنتهت بتاريخ ٣-٦-١٩٦٥ عقدت خلالها **(١١٥)** جلسة إستغرقت من الوقت ما يزيد على الأربعمائة ساعة [٧٠].

جرت المفاوضات بشأن المواضيع المختلف عليها بين الحكومة العراقية وبين حكومة الشركات المتعددة الجنسية منذ عدة سنوات والتي بلغت أحدَّ عشر موضوعاً أضافَّ إليها الوفد العراقي المواضيع الخمسة الأخيرة وأصبح جدول أعمال المفاوضات يتضمن ستة عشر بنداً تضمنت البحث والتفاوض حول تصفية حسابات الشركة وكلفة الإنتاج ومساهمة العراق في رأسمال الشركات ونفقات التسويق والغاز الطبيعي وتعيين المدير العراقي ودفع العوائد بعملة قابلة للتحويل وأستخدام الأيدي العاملة العراقية وناقلات النفط العراقة إضافة الى

التباحث حول أسعار النفـط وتجهيز المصافـي بالنفط الخاّم بسعر الكلفـة مـع تبديل طرق كيل النفط والتباحث حـول تصدير نفط خانقين والغاز المصدّر الـى سوريـا تنفيق الريع [٧١].

كانت المفاوضات طويلة ومنهكة ودار فيها نقاش حـادٍ ومعقـد ، ذلـك إن نقاط البـدء للمتفاوضين من الجانبين كانت مختلفــة ومتفاوتة إلى درجة بحيث كان من الصعب جداً التقريب بينهما لان الشركات الأعضاء لم تنس مطلقاً أدعائها بأنها صاحبة حق أغتصبه منها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وقانون تأسيس شركة النفط الوطنيــة رقـم ١١ لسنــة ١٩٦٤ اللذان شرعًا لأسترجاع حقوق العراق الشرعية فـي موارده الطبيعية ولوضعها فـي إطار منطقي يتمشى والعلاقات التي يجب أنْ تسود بين دولة صاحبة سيادة وشركات ذات صفة تجارية ، بينمـا أصرَّ الجانب العراقي على ان تكون أية تسوية مـع الشركـات مستندة على هذين القانونين وتطبيقهما نصاً [٧٢].

أكدَّ الجانب العراقي على أن تجري المفاوضات على مستويين مختلفين أحدهما مع الحكومة أول المشاكل العديدة القائمة مع الشركات العاملة ، وثانيهما مع الشركة الوطنية للحصول على إتفاق جديد للتنقيب في أراضي معينـة شريطـة أن تشـارك الشركـة الوطنية في ذلك[٧٣] . التالي أمر الجانب العراقـي على وجوب عقد اتفاقين منفصلين أحدهما مع الحكومة والشركات العاملة فـي العراق، والثانية بين الشركـة الوطنيـة والشركات المالكـة لتلك الشركـــات ، ولا مانع أن تتم المصادقة عليهمـا فـي آن واحد وذلك لأن الشركات المالكـة لـم توافق على قبول أي من هـاتين الاتفاقيتين دون الأخرى إذ إنها تنظر الى القضيـة كتسويـة عامة لمشاكل عديدة قائمة بين الحكومة وبينها[٧٤] .

وهنا لابدَّ من أن نؤكد على حقيقـة هامة هـي إنَّ منطلق الجانب العراقـي الممثل لشـركة النفط الوطنيـة العراقية في دخول المفاوضات كـان العمل على حل المشاكل القائمـــة وليس بالمعنى المطلق لمفاوضـات منفصلة ومنعزلة تسـتهدف الوصول الى اتفاقية تجارية صرفة بالمعنى المتعارف عليه وذلك إن حلّ هـذه المشاكل سيؤدي الى إزالة العقبات المختلفـة التي تعترض سبيل نجاح الشركة الوطنية في تحقيق أغراضها .

وتأكيداً لاستنتاجنا السابـق فأن منطلق المفاوضات هو قانون رقم (٨٠) لسـنة ١٩٦٤ بينما كان موقف الشركـات المتعددة الجنسية إنها كانت دائماً تسيطر على ما يقارب من ٩٩% من مساحة العراق كلها ، ولا تملك الحكومة أو الشركة الوطنية أي حقول إستغلال فيها ،[٧٥] ومن هنا برزت المسألة الصعبة والمعقدة التي أصبحت محوراً لتلـك المفاوضات ألا وهي مساحة الأراضي التي يمكن للشركات قبولها للاستثمـار المشترك حيث كانت تسعى للحصول على أكبر وأجود رقعه من الأراضي وبأقل ما يمكن من المساهمة ، ذلك لأنها تعتقد كأحتكار عالمي ، وبكل صراحة ، أن أية تسوية تتم في العراق سوف تؤثر بصورة مباشرة على أمتيازاتها الحاليـة في كل من إيران والسعودية وليبيا والكويت وحتى فنزويلا ، وقـد تضطر الى أن تسلم بنفس الشروط الى تلـك الـدول نتيجـة التسوية في العراق [٧٦] .

لم يكن من السهل التوفيـق بيـن هذيـن الموقفين المتناقضـين ، ومعنى ذلك إن المفاوضات لـم تبـدأ بصفحة بيضاء خالصة لا خلافات ولا نزاع حولها، وإنما بدأت فـي ظروف مليئة بالشكوك والريب من قبل الجانبين أدت الى بذل جهود إضافية مضنية تسببت في توقف المفاوضات عدة مرات لأن كلا من

الطرفين كان يدافـع عن نقطة ابتداء جديد تمثل تحولاً خطيرا في العلاقات التي ستتمخض عنها تلك المفاوضات[٧٧] .

وعلى أساس تلك الحقائق بينت سوقية المفاوضات بعد أن أخذ بنظر الأعتبـار واقع الصناعة النفطية في العراق بصورة خاصة وفي منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وفي العالم كله بصورة أعم ، مـع تقدير حقيقي لطبيعـة وضخامة المشاكل المعقدة القائمـة بين العراق وشركات النفط العاملة فيه خلال السنوات المنصرمة [٧٨].

بعدها قدمت مديريـة شؤون النفـط العامة تقريراً الى السيد(**إبراهيم كبــه وزير الاقتصاد**) تضمن جميع الأمور التي تحتاج الى المفاوضة وخلاصـة بالمفاوضات التي أجراها السيد رشدي الجلبي قبل ١٩٥٨ ، وقـد أثار السيد إبراهيم كبه مطالبة الحكومــة بالتخلي عن الأراضي الغير مستثمرة مجدداً خلال الأجتماع الذي عقده ممثلو الشركات بتاريـخ ٢٠-٨-١٩٥٨ ، والذي حضره كل مـن السادة **(محمد حديد وأديب الجادر وإبراهيم الآلوسي)** حيث تمت المطالبة في ذلك الأجتماع بأن تسرع الشركـات فـي تقديم الدراسات التي كانت قد وعدت بها قبل الثورة لتلبية طلبات الحكومة بالإضافة الى المطالبة بتنازل شركة نفط البصـرة عن حقوق امتيازها في المياه الإقليمية العراقية بصورة مستعجله وكان ممثلوا الشركات قد وعدّوا بدراســة الموضوع وتقديم مقترحاتهم النـهائيــة خلال شهرين أو ثلاث[٧٩] .

وبتاريـخ ٥-١١- ١٩٥٨ عادّ ممثلو الشركـات من لندن وعقد اجتماع مع ممثلي الحكومة عرض ممثلـو الشركـات استعداد الشركات للموافقــة علـى

برنـامـج للتنـازل عن مساحات مــن الأراضــي ولكـن بنسب متفاوتــة وأوقات متفاوتة أيضا [٨٠].

وقد بين ممثلو الشركـات بأنه يصعب على الشركات أن تتنازل عـن ٥٠% مـن الأراضي المستثمرة والغير مستثمرة مباشرةً وترى إنه من الضروري إعطاءها الفرصة والوقت الكافي لتقري ذلك ، ومع هذا فقد وعدّوا بدراسة اقتراح الحكومة لعلهم يتمكنون من رفع نسب التنازل التي عرضتها الشركات في برنامجها ثم سلموا الى ممثلي الحكومة مذكره مؤرخه في ١٢- ١١- ١٩٥٨ تتضمن وجهة نظر الشركات بشأن التنازل ومن جملة الشروط التي وضعتها الشركات في تلك المذكرة هو أن تكـون الشركات حرة في اختيار المناطق التي تتنازل عنها وكذلك أن تدمج التزامات الإنتاج الخاصة بشركتي نفط العراق ونفط الموصل ببعضها[٨١] .

وبنتيجة المفاوضــات التــي جرت بيـن الجانب العراقــي والشركات المعنية والـتـي إستغرقت مــدة تزيد على السنتين قدمت الشركات عرضاً للمنظمة وافقت بموجبه على قبـول مبدأ(**تنفيق الريع**) أي تحويل الريع الذي تتقاضاه الحكومات من حساب ضريبة الدخل الى حساب نفقات الإنتاج بصورة تدريجية وحـددت نسـب التنفيـق التي تطبـق فـي سنـتي ١٩٦٥و١٩٩٦ على أن يتم الأتفاق بعد ذلك على نسب التنفيق الأخرى ومددها للوصول الى التنفيق الكامل لجميع الريع وإلا فأنها رفضت قبول العرض من قـبل الأعضاء في المنظمة بشروط غير ماليــة تعتبر ذات مساس بسيادة الدول التي تقبل ذلك العرض منـها احتفـاظ الشركات بحق أفضليـة خاص بها يجيز لها أن تخفض شـروط اتفاقياتها فيـما إذا قامت الحكومة بالتعاقد مـع أية شركة أخرى بشروط أقل ،

منها أيضاً إشتراطها طريقة خاصة لحسم النزاعات التي تنشأ بينها وبين الحكومة (**التحكيم الأجباري**) لا يكون للحكومة رأي فيها الأمر الذي أدى الى رفض الحكومة العراقية لقبول العرض الذي قدمته الشركات والذي قبلته بعض الأقطار ولايزال معلقاً بالنسبة للبعض الأخر[٨٢] .

حاول الوفد العراقي خلال المباحثات الأخيرة أن يحصل على موافقة الشركات على رفع الشروط التي تضمنها العرض بالنسبة للعراق إلا أن الشركات أصرت على عدم إمكان موافقتها على ذلك في الظروف الحالية لأن الموضوع لا يزال معلقاً بينها وبين حكومات أخرى وإن أيه موافقة ستبديها بالنسبة للعراق ستؤثر على موقفها بالنسبة لتلك الحكومات وأبدت استعدادها للدخول في مفاوضات أخرى بعد الاتفاق مع الحكومة على حسم المشاكل المتقدم ذكرها [٨٣].

إن أهم أحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شركة النفط الوطنية والشركات المساهمة المالكة لشركات النفط في العراق هو (**تأسيس شركة نفط بغداد**)، وهي شركة عامله في العراق كوكيله للشركات المالكة وقد خولها مجلس إدارتها اتخاذ كافة القرارات اللازمة لتمشية أعمالها في التحري والتنقيب والإنتاج والتصدير ماعدا مناهج أعمالها السنوية وميزانياتها والاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتوسعاتها ، فقد ترك أمر البت فيها الى الشركات المالكة بما فيها الوطنية[٨٤] .

سميت شركة نفط بغداد أيضاً بالشركات الأعضاء ويتألف مجلس إدارتها من ثلاثة أعضاء من الشركة الوطنية وعضو واحد من كل من الشركات الخمس الأعضاء ومديرها العام يجري تعينه من قبل مجلس الإدارة

ويخضـع للتعريف باعتباره موظفاً لـدى الشركة وكان رأسمالها الابتدائي (١٢٠٠) دينار عراقـي تألفت المنطقــة التي تعمل فيها شركة بغداد من مساحتين متفرقتين في وسط وجنوب شرقي العراق وتبلـغ (٣٢،٠٠٠) كم٢ وهـــي تعادل (٣٦، ٧%) من مجموع مساحة الامتيـازات التـي كانت بحـوزة شركات النـفط العاملة في العراق قبل سن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١[٨٥] .

وجاء فــي الاتفاقيــة حول عمل شركة بغداد أن تخفض فــي المنطقة المذكـورة أعـلاه بغية حصر المساحات المستبقاة في الأجزاء المنتجة فقط على مراحل متعـددة وهـي : (٢٥%) من المساحة الأصلية في نهاية السنة السادسة من تاريخ التنفيذ و (٢٥%) مـن المساحة الأصلية في نهاية السنة التاسعة من نهاية التنفيذ و (٢٥ %) من المساحة الأصليـة فـي نهاية السنة الثانية عشر من تاريخ التنفيذ[٨٦] .

وخــلال ستة أشهر من نـهاية السنة الثانية عشــرة تدرس إمكانية إجراء تخفيضات أخرى للمنطقة ، وذلك على مساحة المنطقـة المنتجة والحاوية على النفط واحتمالات النجاح المتبقية فـي الأراضـي الأخـرى واستعـداد المساهمين وقدرتهـم على الأستثمار لصرف الإضافيين منهم [٨٧].

كانت مدة تلك الاتفاقية ست وأربعون سنة مـن تاريخ التنفيذ وتشمل تلك المـدة فترة التحري ، أما عن التزامات التحري فتتعهد الشركة الوطنيــة والشركات الأعضاء بالتضامن أن تنفق على عمليات التحري في المنطقة ما لا يقل عن (٣٠،٠٠٠،٠٠٠) مليون دولار فــي السنوات الست الأولى وبمعدل سنوي قدره خمسة ملايين دولار كذلك تنفق ما لا يقـل عـن (٢٠،٠٠٠،٠٠٠)

مليون دولار في السنوات الست التي تليها مباشرة بمعدل سنوي قدره (٣،٣) مليــون دولار وتلزم الشركات الأعضاء الخمس بتزويد وصرف المبلغ اللازم للتحري وحدهــا وبذلك تتحمل صرف حصة الشركة الوطنية الى حين بدء تصديـر النفط بكميات تجارية ، ولا تلزم الشركــة الوطنية ببدء تسديد حصتها من مصروفات التحري إلا بعد مرور سنة من بدء التصدير التجاري ويكون ذلك التسديد بستة أقساط سنوية مع العلم إن الشركة الوطنية سوف لا تتحمل أي جزء من مصاريف التحري ما لم يتحقق الاكتشاف التجاري[٨٨].

أما فــي جانب الربح وتقاسم الأربــاح وضريبة الدخل فأن الأساس الذي يقوم عليه استحقاق الحكومة للربح هو الأسعار المعلنة أما الأساس الذي يقوم عليه إحتساب حصــة الشركة الوطنية فهو السعر الوسط وبذلك نجد أن تلك الاتفاقية تدر على العراق دخلاً يكون قــدره ما يقارب (٩٥) سنتاً أمريكيا للبرميل الواحد وهــو أعلى دخل فــي منطقة الشرق الأوسط إذا ما قــورن على نفس الفرضيات مع الاتفاقيات الحديثة المعقودة مع كل من السعودية وإيران والجمهوريــة العربية المتحدة [٨٩].

أما عن رسوم الاستيراد والتصدير وعوائد الشحن فقد تم الأتفاق ان تعطى الشركات الخمس الأعضاء وشركة نفط بغداد والمتعهدون العاملون لدى شركة نفط بغداد مــن رســوم الاستيراد والتصدير بشأن المعدات وغيرها ما يلزم للعمليات وتستوفي الحكومة مقابل ذلك مبلغاً قدره (٥٠،٠٠٠) دينار في السنة فــي حيــن إنَّ تصدير النفط مــن الموانئ العراقية خاضع لرسوم الخدمات المقدمة إلى الناقلات ورسم قدره (٢٣) فلساً لكل طن مصدر من النفط الخام[٩٠].

أما عن العملة فستحتسب جميع المبالغ المستحقة للحكومة أو الشركة الوطنية على الشركات الأعضاء والشركـات المتاجرة بموجب ذلك الاتفاقية وفيما يخص ضريبـة الدخل كذلك بالإسترليني القابل للتحويل أو إذا تعـذر ذلك فبـأي عملة أخرى قابلة للتحويل وتوافق عليها الحكومة[٩١] .

وفيما يتعلـق بالمحاسبـة تتراوح معدلات الاندثـار والإطفاء فـي تلك الاتفاقية بين (٨-٢٠) سنة حسب فئة الأندثار أو الإطفاء فـي الوقت الذي يجـري فيـه عـادة توزيـع الأندثـار والأطفاء في اغلب الاتفاقيات المعقودة في منطقة الشروق الأوسط ما بين (٤-١٠) سنوات[٩٢] .

وأما عن خطـوط الأنابيب يحق للشركـة الوطنيـة بالدرجة الأولى وأي طرف ثالث يملك حقوق إنتاج في العراق بالدرجة الثانية إستعمال السعة الزائدة في خطوط أنابيب شركة نفط بغداد مقابل أجور محدودة ، أما عند النفـط الخام للاحتياط المحلي فتتعهد الشركة الوطنية أو الشركات الأعضاء بالتضامـن بتزويد مصافي الحكومة في كل سنة بالنفط الخام لتغطية ذلك الجزء من احتياجات العراق لتلك السنة الـذي لم يجر تزويده مـن مصادر أخرى ، وتلتزم شركة بغداد بتسليم هذا النفط الخام الى الحكومة وذلك حسب كلفـته الحقيقيـة الـى نقطة التسليم [٩٣].

وبخصوص الغاز الفائض فأن للحكومة الأفضليـة في اخذ واستعمـال الغـاز الفائض عن حاجات شركة نفط بغداد فيما يتعلق بمشاريع الحكومة الخاصة بتوسيع الصناعـة لغير ذلك من الأغراض في العراق وفي حالـة وجود فائـض آخر من الغاز بعد تغطيـة احتياجـات الحكومة والشركـة الوطنية وللشركات الأعضـاء حسـب أسبقية الطلب بصورة يتفق عليها[٩٤] .

وعن شراء النفط الخـام من الشركة الوطنية فتم الأتفاق أن تلزم كل شركة مـن الشركات الأعضـاء بأن تشتري مـن الشركـة الوطنيـة (**متـى شاءت الشركة الوطنية**) حصتها من النفط الخام المنتج بموجب تلك الاتفاقية وذلك بسعر الوسط المتفق عليه[٩٥] .

كذلك تم الأتفاق أن يكون جميع موظـفي ومستخدمي وعمال شركة نفط بغداد من العراقيين وفي حالة عدم توفر عراقيين من ذوي المؤهلات والكفاءات المطلوبـة فيفضل استخدام العرب وفي حالة تعذر ذلك فيصار الى استخدام الأجانب في حالات الضرورة القصـوى مع اشتراط تعريف أو تعريب وظائف الشركة التي يشغلها أجانب [٩٦] .

أما من ناحية الاستفادة من مرافق الشركات العاملة فـي العراق فتم الاتفاق إنه يجوز للشركة الوطنيـة والشركات الأعضاء أن تستغل السعة الـزائدة المتوفرة لـدى الشركات العاملة في العراق مقابل أجر محدود [٩٧].

كذلك تم الاتفاق ، أن تتعهد الشركة الوطنيـة و الشركات الأعضاء مجتمعة أن تنظر بصورة جدية في أمكانية إنشاء وتشغيل مصفاة للتصديـر ومعمل للبتروكيمياويـات مراعيـة في ذلك مصالح العراق والاعتبارات الاقتصادية والفنية المتعلقة بها [٩٨].

أما من ناحيـة العمليـات الانفراديـة فأن للشركة الوطنيـة الحق فـي ان تقوم بعمليات تحرَّ وتنقيب وإنتاج وتصدير بصورة إنفرادية في منطقة أو في مناطق معينة ، وذلك فـي حالة عدم رغبة الشركات الأعضـاء إستغلال تلك المنـطقة أو المناطق فـي مثل تلـك العمليات بالاشتراك مع الشركـة الوطنية نفسها ،غيران ذلك لا يمنـع الأخيرة مـن الأستفادة في ذلك من جميع الوسائل

والتسهيلات والمرافق الضرورية لتلك العمليات والمتيسرة لدى شركة نفط بغداد والعائدة لجميع المشتركين في تلك الشركة وذلك بشرط دفع ما يترتب على الشركة الوطنية من التكاليف التي تتعلق بأستعمال تلك المرافق والتسهيلات بما في ذلك كلفة الأندثار وحصتها من نفقات التشغيل الخاصة بذلك [٩٩].

وبذلك نجد أن تأسيس شركة النفط الوطنية قد هيأ أداة قانونية وعملية لإنشاء القطاع الوطني المنشود ولاستخلاف الشركات الأجنبية في الحقوق التي كانت على الأراضي المنتزعة منها ،كما أن نجاح السياسة الوطنية النفطية أستهدفت في حينها السيطرة النهاية على جميع موارد النفط في البلاد وقد تجسدَّ ذلك واضحاً من خلال نجاح الشركة الوطنية في أنشاء القطاع النفطي الوطني ، وهو الطريق الوحيد لزيادة سريعة في موارد الدولة إذا نجحت حينها في أن تخفف من الضغط الواقع على مصادر التمويل الحالية وأول بداية للسيطرة على القطاع النفطي بصورة كاملة كانت عن طريق المقايضة والمباحثات مع الشركات المتعددة الجنسية والالتزام أمامها بما وضعته اللجنة المعنية بالمفاوضات من الجانب العراقي ونجاحها في كسب معركة الأولية للنهوض بأقتصاد البلد وان كانت بنسب متفاوتة لكثرها تعتبر قفزه نوعية في تاريخ التحرر من الامتيازات الأجنبية .

٢-إتفاقية النفط بين الحكومة العراقية وشركة إيراب الفرنسية ١٩٦٧ :-

بعد عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ارتفعت الأصوات في العراق مطالبة بتأميم النفط و أتفقت حينها الأحزاب والتنظيمات السياسية كافة على تلك المطالب ، فقد دعا (**غانم العقيلي**) المدير العام لشركة النفط الوطنية في تموز ١٩٦٧ إلى تأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا من شركات النفط العاملة في العراق وذلك بعد مواقفها العدائية من القضية العربية وبعد تشكيل وزارة (**طاهر يحيى**)الرابعة (**١٠تموز ١٩٦٧ – ١٧تموز ١٩٦٨**) أعلنت في منهاجها ((**تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١**)) والعمل على بعث الحياة في شركة النفط الوطنية العراقية وتمكينها من بناء قطاع نفطي وطني وممارسة عمليات إستخراج النفط وتسويقه وإيقاف ضخ النفط عن الدول التي ساهمت في العدوان ، قامت وزارة طاهر يحيى بإصدار القانون رقم (٩٧) (**قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية في** (٦ أب /١٩٦٧) والقانون رقم (١٢٣) (**قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية**) في ٤ أيلول ١٩٦٧ ليحل محل القانون رقم (١١) لسنة ١٠٦٤ [١٠٠].

فيما بعد تمت موافقة مجلس الوزراء في ٣٠ أيلول ١٩٦٧ على لائحة التعديل و اعادة تشكيل مجلس إدارة شركة النفط الوطنية وتم تعيين (**أديب الجادر**) رئيساً لمجلس الإدارة وقد أسهمت حرب حزيران في بلورة الموقف الفرنسي من القضايا العربية وزادت فرنسا في ذلك الوقت من تعاونها مع الأقطار العربية لا سيما النفطية منها وشجع هذا الموقف العراق على فتح

باب المفاوضات مع شركة النفط الفرنسيـــة العاملة في العراقي الحصول على حق إستثمار حقول الرميلـة الشماليـــة وبالرغـم من فشل الشركة الفرنسية من الحصول على العقد إلا إن الرئيس عبد الرحمن عارف أكدّ على إنه ((**سيكون للجانب الفرنسي حق الأفضلية إذا تقدمت الشركة الفرنسية بشروط مرضية**))[١٠١] .

تواصلت فيما بعد المساعـــي للاتفاق مـع المؤسســات الفرنسيـة الأخرى لاسيما بعد أن لأحظ العراق جوانب إيجابيـــة فـي اتفاقيـة النفـط التي وقعتـها مؤسـسة الاستكشافات والنشاطات البترولية (**إيراب**) مـــع إيران لفتح باب المفاوضات مـع الشركـــة نفسها لعـقد إتفاق مشابه إن لم يكن أحسن منه[١٠٢].

بدأت المفاوضات بعد ذلك بسريـــة تامـة فـي أواخر أيلول ١٩٦٧وأوائل تشرين الأول عام ١٩٦٧ بين الشركـــة العراقيـة وشركـة (**إيراب**) الفرنسيـة وقـام بتلـك الاتصـالات(**علي عبد السلام**) ممثل الشركة فـي بغـداد وأسفرت المفاوضات بيـن الجانـبين عن توقيـع إتفاق أولي بين الجانبين فـــي (**٢٣تشرين الأول ١٩٦٧**) يسمح للشركـة الفرنسيـة بموجبة بالتنقيب عـن النفط لمساحـة لن تزيد عـــن (**أحد عشر ألف كم**^{٢}) ، يقـع جزء منهـا في المياه الإقليميـة وبعضها الأخر في الأهوار ، أصدر بعدها وزير النفط (**عبد الستـار علي حسين**) بياناً في ٢٢ تشريـن الثانـي ١٩٦٧ أكد فيـه إن مجلـــس الـوزراء عقـد جلسة غير أعتيادية برئاسة رئيس الجمهوريـة (**عبـد الرحمن عـارف**) وبحضـور أعضـاء مجلس إدارة شركـة النفط الوطنـية لمناقشـة مشـروع الأتفاقية بـين شركـة النفط الوطنيـة العراقية ومجموعـة شركات النفط الفرنسية الحكومية (**إيراب**) وقد أقرَّ المجلس تلك الأتفاقيـة وخوَّل الوفد

المفاوض عن شركة النفط الوطنية العراقية التوقيع عليها على أن تقدم الأتفاقيــة بأقرب فرصة لإصدارها بقانون[١٠٣] .

وقد أصدرَّ وزير النفط بياناً فــي ٢٣ تشرين الثاني حول الأتفاقيــة مع مجموعة الشركات الفرنسية (**إيراب**) جاء فيه ((**عقد مجلس الوزراء أمس جلسة غير أعتيادية برئاسة السيد رئيس الجمهورية الفريق عبد الرحمن محمد عارف وبحضور أعضاء مجلس إدارة شركة النفط الوطنية العراقية لمناقشة مشروع الأتفاقية بين شركة النفط الوطنية العراقية ومجموعة شركات النفــط الفرنسيــة (إيراب) والذي بموجبة ستعمل الشركات الفرنسية كمقاول لدى شركة النفط الوطنيــة العراقية للبحث والتنقيب والحفر و الأستثمار وتصدير النفط في جزء من الأراضي التــي لم يثبت وجود النفط فيهــا لشركة النفط الوطنية العراقية بموجب القانون رقــم ٩٧ لسنة ١٩٦٧م**))[١٠٤] .

وقد أقرَّ مجلس الوزراء تلك الاتفاقية وخوَّل الوفد المفاوض عن شركة النفط الوطنية العراقية التوقيع عليها وقد تم ذلك فعلاً على أن تقدم الاتفاقية كاملة بأقرب فرصة لإصدارها بقانون.

أهم ما جاء في مشروع الاتفاقية النقاط التالية :-

١- تعمـل الشركات الفرنسيـة كمقاول في نطاق القانونيـة رقم ٩٧ و ١٢٣ لسنـة ١٩٦٧ .

٢- تعود ملكية النفط في مراحله كافة مع جميع المنشآت الى شركـة النفط الوطنيـــة العراقية .

٣- مدة العقد ست سنوات للبحث والتنقيب وعشرون سنة للاستثمار .

٤- بعد ست سنوات تتنازل الشركة الفرنسيـة عن جميع الأراضي المتعـاقد عليهـا وتستمر في نشاطها في الحقول المنتجة فقط .

٥- بعد خمس سنوات من بدء الإنتاج والتصدير تتسلم شركة النفط الوطنيـة العراقيـــة إدارة المشروع وتقوم بجميع العمليات بالتعاون مع الشركات الفرنسية .

٦- عند اكتشاف النفط بكميات تجارية يقسم النفـط المكتشف الى نصفيين متساويـين يعطى أحدهما للشركة الفرنسية (**إيراب**) لتطويره لحساب شركة النفط الوطنيـــة العراقيـة ، أما النصف الأخر فيترك لشركة النفط الوطنية العراقية احتياطا تتصرف به بالطريقـــة التـي تراها تتفق مع مصلحة البلاد .

٧- يحق للشركات الفرنسية أن تشتري من شركة النفط الوطنية العراقية ثلاثين فـــي المائـــة من النفط الذي تم تطويره وإنتاجه أي ١٥% من النفط الذي يتم العثور علية .

٨- تدفع الشركات الفرنسية الـى شركة النفط الوطنيـة العراقيـــة مبالغ غير قابلة للرد مجموعها (**١٥**) مليون دولار .

٩- يتـم احتساب الأسعار على أساس الأسعـار المعلنة والأسعار التي يتفق عليها بين الطرفين .

١٠- تكون نسبة الريع(**١٣،٥**) بالمائة من الأسعار المعلنة وتعتبر من النفقات العامة [١٠٥] .

بعدها وصل الى بغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٨ وفداً يضم ثلاثة أعضاء يمثلون مجموعة من شركة النفط الفرنسية (**أيرب**) وذلك للتوقيع على الأتفاق بصيغه نهاية من قبل أديب الجادر ممثلا عن الجانب العراقي وجان بلانكار نائب رئيس المجموعة الفرنسية (**إيراب**)[١٠٦].

أعلن بيان توقيع الاتفاقية يوم ٤ شباط ١٩٦٨وذكر فيه أن التوقيع تم بعد موافقة مجلس الوزراء علية في جلسة استثنائية عقد ليلة ٣ شباط برئاسة الرئيس (**عبد الرحمن محمد عارف**) ، والملاحظ ان مجلس الوزراء أستثمر صفته التشريعية المخولة له دستورياً في التصديق على الأتفاقية ولم يجرَّ الأعتراض على ما ورد فيها من نصوص ، وجهَّ بعد ذلك الرئيس (عبد الرحمن محمد عارف) كلمة شكر لأعضاء مجلس الوزراء على جهودهم لإبراز الاتفاق الى حيز الوجود ووصف الاتفاقية بأنها ((**باكورة عملنا من أجل استغلال ثروات البلاد واني على أمل وثقة بأننا سنخطط في المستقبل خطوات أخرى لتحقيق المنفعة والخير لشعبنا**))[١٠٧] .

وصفَّ (**طاهر يحيى**) الاتفاقية بأنها ((**باكورة الأعمال التي كسرت قيود الاحتكارات لثرواتنا الوطنية ولاسيما في مجال النفط**))[١٠٨] .

وأشار (**أديب الجادر**) رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية العراقية((**إن عقد الاتفاقية مع إيراب يمثل في نظر العراق الحدّ الأدنى الذي يمكن قبوله وان أي تعاقد أخر يجب أن يتم على غرارة أو بشرط أفضل منه**

... ولن يكـون بمقدور أي قوة في العالم أن تقف في وجه تطوير ثروة البلاد الطبيعية لخدمة المصلحة الوطنية))[١٠٩] .

ودارت أحاديث فـي الصحف العراقة حول تقويم الاتفاق فرأت فيها جريدة الجمهورية بأنها ذات مزايا مهمة في صناعة النفط العراقية وعبرّت جريـدة العرب عن الاتفاق بأنه يختلف تماما اختلافـاً جوهرياً عن الامتيازات التي كانت سائدة إذ أحرز نوعاً جديداً من التعاون في مجالات الاستثمار وتحقق معنى الشركات العادلة الخالية من الخبث والإجحاف ، أما جريدة التآخي فقد انتقدت الاتفاقية ووجدتها بأنها لا تخلو من مقومات الامتياز ، وبينت الصحيفة مـن أن الامتياز يعني حصر منطقة معينة بشخص معين أو شركة أو دولة في استغلال أرض معينة وحذرت الصحيفة الحكومة من مغبة تحويل نصوص الاتفاقية وكتب مقالاً بهذا الخصوص بعنوان (**أن الذين وقفوا ضد معاهدة إيراب وقعوا في خطأ حسابي كبير**[١١٠].

أما على الصعيد الخارجي ، فضلاً عن الاحتجاجات البريطانية والهولندية والأمريكية لدى الحكومة الفرنسية مارست الشركات المساهمة في شركة نفط العراق ضغوطاً مختلفة على الشركة الفرنسية والحكومة العراقية للتخلي عن هذه الاتفاقية ونشرت جريدة نيويورك تايمز في ١٣ كانون الأول ١٩٦٧ مقالاً ذكرت فيه ((**إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن في خطر فقدان سيطرتها على النفط العربي وهي السيطرة التي وضعت الإدارة الأمريكية في مركز قوي جداً))**[١١١] .

باشرت الشركـة الفرنسيـة بعمليات المسح الجولـوجي والزلزالـي وتم مسح المناطـق المشمولـة كافـة وحفر بئرين استكشافيين هما **(سيب وبزركـان)** وحفر بئراً واحدة وباشرت بحفر بئراً ثانية هي بزركان رقم ٣ . [١١٢]

٣-ردود الفعل الدولية على إتفاقية إيراب الفرنسية:-

ما اكتفى الأمريكيون والبريطانيون بالاستياء من رئـيس وزراء فرنسـا **(شارل ديغول)**إلا ان شعورهم من **(عبد الرحمـن عارف)** يختـلف إذ كـان أشد رفضاً له فمنذ أن نشر القانون رقم **(٨٠)** عام ١٩٦١ أوقفت **(أي . بي . سي)** كل أعمال التنقيب ووضعت في أدراجهـا مشاريعها الكبرى للتطور ، ولم تلـقَّ دعـوات حكومة بغداد آذاناً صاغية من أجل زيادة الإنتاج [١١٣] .

وفي عام ١٩٦٠ كانت كميـة البترول المستخرج من العـراق وإيران متماثلـــة تماماً وفي عام ١٩٦٧ توصلت طهران الى استخراج ضعف الكمية المستخرجة مـن العراق وقدرَّت حينها الحكومة العراقية نقص أرباحها بحوالي مليارات الفرنكات[١١٤] .

ولكي تضع الحكومـة العراقيـــة حداً للسياسـة التـــي تمارسها الـ **(اي . بي . سي)** كان عليها البحث عن مواد بترولية أخرى تتحـــدى بها بريطانيـا وأمريكـا ، ولكنـها لـم يتأخرا بعد فـي إبداء ردة فعلهـــا ، فبعد فترة قصيرة من وصول المفاوضيـن الفرنسـين الى بغداد أرسلت واشنطن احتجاجاً رسمياً الى الكونغرس محذرة إياه من عقد اتفاقية بترولية مـع السلطات العراقية ، أما لندن وامستردام فقد قامتا بالتعبير عن اهتمامها الشديد بالمتغيرات الجديـدة وتمت مهاجمـة سياسة فرنسا عبر الأوساط الإعلامية [١١٥].

ومن ضمن التصريحـات الأعلاميــة كتب الصحفي المعروف **((ريتشارد جونز))** في صحيفة **((الفاينتشال تايمز))** حول زيارة **(عبد الرحمن عـارف)** الى باريس في مطلع شباط ١٩٦٨ إذ قال **((إن زيارة الرئيس العراقي ((عــارف)) الرسـمية الى باريـس فـي الأسبوع القادم ستظهر على الأقل كيف يصبح من السهل على أية دولة أن تتناسى ماضـيها الاستعماري ، وأضاف ((وإذا نجحت فرنسا في ذلك – أي في استثمـار نفط الرميلة وكبريت الشرقاط – فأنها ستوجه الى المصالح الانكلو – سكسونية))**[١١٦].

أما صحيفة **((الغارديان))** فقد نزعت عـن جلدها ثوب الدبلوماسية الناعمة متخذة سياسة غليظت ، إذ إنه في يـوم التاسع مـن نيسان أبريل ١٩٦٨ كشف رئيس الحكومـة العراقية **(طاهر يحيى)** في مقابلة صحفية معهُ النقاب عـن أن بريطانيا هـدّدت بإنزال مضليين في مناطق النفط إذا ما وقَعّ العراق إتفاقية النفط مـع مجموعة إيراب الفرنسيـة وذكرّ في المقابلة إن أحد الوزراء أبلغهُ ذلك قبل توقيع الاتفاق بأسبوع واحـد ، الصحـفي الفرنســي**(أريك لورو)** تناول تلك الحادثة إذ ذكرَّ رئيس الحكومـة العراقيـة آنذاك ، الجنـرال **(طاهـر يحـيى)** فأن حكومة لندن لم تكن علـى مثل اللياقـة حيال بغداد ، فقد أفهمتها إنها مستعدة لا تزال مضليين عند اللزوم فـي المناطق المنتجة للبترول لتمنـع أعطاء تنازلات **((لشركـة إيراب ، وهـددت باللجـوء الى الطريقة التي أثبتت فعاليتهـا في إيران ، عندما أقدم الدكتور مصدَّق على تأميم البترول ، فرض المصادر الاحتياطية على كل ممولة ستنقل من منابع الرميلة الشمالية والتي تعتبر لها حق الأولوية عليها))**[١١٧].

كذلك يستطرد (**اريك لورو**) بالقول (**رغم كل ذلك وقعت شركة النفط العراقية وإيراب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ وفي جو من السرية التامة بروتوكولاً حول إتفاق باستثمار أربع مناطق مساحتها (١٠٨٠٠) كيلو مترمربع وعندئذٍ شنت المعارضة الداخلية جملة عامة ضد العهد الذي لم يستطع الدفاع عن نفسه إلا بعد عناء شديد رغم سيطرته على الإذاعة والتلفزيون والصحافة وأخذت الأحزاب ورجال السياسة يشنون حملات شديدة بالبلاغات والمناشير والاحتجاجات التي كانت تنقل علناً أو في الخفاء، ولأسباب مختلفة وقف اليسار واليمين على جانب واحد في المتراس**)[١١٨].

أما المحافظون فقد وقفوا موقفاً شديداً للتشهير بالاتفاقية مع إيراب الذي لم ينشر نصه إلا بعد التصحيح في شباط ١٩٦٨ إذ تم الذكر في المقالة بناءً على معلومات تم الحصول عليها من قبل السيد (**غانم العقيلي**) المدير السابق لشركة النفط الوطنية العراقية كانت سياسته تتم بالميل لصالح بريطانيا وأمريكا حيث ذكرَّ في التصريح إن العقيلي قد صورّ لهم القضية بأنها عبارة عن عملية سياسية واقتصادية مفيدة للغاية بالنسبة للعراق فقد قايضت فرنسا العراق بكلاماً طيباً حول القضية الفلسطينية ببترول عراقي رخيص وبذلك حصلت على المناطق المهمة والمنتجة للنفط ، ويذكر أن العقيلي سبق وان أوضح لعبد الرحمن عارف خلال فترة رئاسة للشركة في مذكرة موثقة الفوائد الطبيعية المالية التي تعود على العراق من جراء التفاهم السريع مع شركة النفط العراقة ، وذكر العقيلي أنه على أساس مجموع ما يستخرج من المنطقة هو (٧٥) مليون برميل بسعر (**١،٧٢دولار**) ،

فان أربـاح إيراب تصل الى (**أثنان**) مليون دولاراً أو (**٣٣٠**) بالمائة من قيمـــة استثماراتها ولكــن (**أديب الجادر**) رئيس شركة النفط العراقية يومئذٍ ردّ على ذلك بأنه رجل سياسي رخيص [١١٩] .

وفي الــوقت نفسه نجد فيه إحدى الشخصيات السياسية العراقيـة تهاجـم سياســة الحكومة وتتددّ باتفاقية إيراب محذرة من توريـــط البلاد بكل ما يمس مصالحها الحيـوية أو يؤثر على مستقبل كيانها العام إذا كانت بعض القوى السياسية ترى أن الصفقـة التي أبرمت مع إيراب وأصرت على أن يتولى العـــراق من الآن فصاعداً إستخـــراج بتـروله لحسابه الخاص[١٢٠] .

وترد فعل لما سبق نجد إن عبد الرحـمن عارف قد دافع عن سياستــه ووصـف تلك الانتقادات بأنها اتهامات خاطئة و إشاعات كاذبة حيث قال **((يتهماً بعض زعمـاء الأحزاب السياسية باننأ نميل الى فرنسا ،وأحياناً الى الولايات المتحـدة الأمريكية أو الى الاتحاد السوفيتي ، تلك كلها أكـاذيب رخيصة ،إن الأتفاق الذي عقدته مـع إيراب يعتبر مرحلة مهمة جداً من مراحل إستغلال مواردنا الطبيعيـة وهذا الاتفاق هو نقطة انطلاق وستتبعه اتفاقيات أخرى مفيدة مثله مع دول صديقة ، لكن الأحـزاب السياسية السابقة تحاول أن تزرع التجزئة بينـنا للقضاء علـى وحدتنا الوطنية مسهلة بذلك مناورات إسرائيل))**[١٢١].

حينها اكتفى الرئـيس العراقي (**عبد الرحـــمن عـــارف**) بإطلاق المعـارضـين المناوئين له ولم يتقــدم بخطوه واحـــدة نحو إيقافهم عند حدهم كان هناك وعلى الجـانب الأخر الطرف المتضرر جراء اتفاقيـــة إيراب ألا وهي المصالح البريطانيـــة والأمريكية ،فمثلاً نجد إن إستثمار نفط الرميلة يقدر بـ

(٤،٠٠٠) مليون طن من النفط سنوياً وهو ما يعادل إنتاج النفط الأمريكي خلال سنة ، أما الكبريت في الموصل فيستمر بمعدل مليون طن سنوياً في الأقل وهذا إما يعتبر بمثابة ضربة قاضية للاحتكار الانكلوه سكسونيأما أعطاء كبريت الموصل للفرنسيين فيعني وضع حدّ لاحتكار الكبريت الذي كان يسمح للولايات التفرد بتحديد سعره العالمي[١٢٢] .

إزاءً ذلك التهديد الخطير للمصالح التقليدية لكل من بريطانيا و أمريكا في العراق نجد أن تلك الدولتان قد واجهتا الموقف من خلال متابعة إذ كانو يتابعون تحت العدسة المكبرة التقارب الفرنسي .

وبعد أشهر من زيارة الرئيس (**عبد الرحمن عارف**) الى باريس ، أعلن أن العراق والكويت يتفقان لتأليف شركة مشتركة لاستثمار الكبريت العراقي ، وهذا يعني إن الشركة الوطنية للبترول ((**اكيتانيا**))المتفرعة من الشركة النفطية الفرنسية والمساهمة فيهما بمعدل (**٥١%**) قد أسقطت في يدها ، أي بعبارة أخرى يعتبر مكسباً لها[١٢٣] .

إضافة الى ما تقدم نجد إن الحكومة العراقية ، قد تعرضت لضغوطاًت عديدة بأشكال مختلفة منها سياسية وأقتصادية وأمنية وحتى العسكرية ومن بين تلك الضغوط التي مورست ضد الحكومة العراقية وداخل الأراضي العراقية هي تعرض المنشأت النفطية الى أعمال تخريبية [١٢٤].

وبعد أسبوع واحد من توقيع إتفاقية إيراب أعلنت إذاعة بغداد في الأول من شهر كانون الأول ١٩٦٧ م وفي نبأ مقتضب لها ، إن منشآت النفط في كركوك قد تعرضت لبعض الأعمال التخريبية حيث توجهت أصابع الأتهام نحو شركة النفط العراقية وقد أتهم الرئيس (**عبد الرحمن عارف**) نفسه

الشركـــة بالقيام بمحاولات تخريبية في آبار نفط كركوك لمنع العراق من إستغلال نفطه[١٢٥] .

بعد عشرون يوماً جدد (**عبد الرحمن عارف**) حملته على الشركة محذراً تكالب الاستعمار وعملاء التخريب كرد على ضرب الشركات الاحتكارية التي كانت تتحكم بنظام الحكم في العراق [١٢٦].

لم تمض عشرة أيـام على ذلك التحذير حتى كشفت سلطات الأمن العراقيـة محاولـة تخريب جديدة لمنشأت نفـط كركوك ، وفـي الثلاثين من شهر كانـون الثاني١٩٦٨نفى ناطق بلسان شركة النفط العراقيـة بشدة الاتهامات القائلـــة بأن الشركة تحاول عمداً تخريب منشأتها في العراق، هذا وقد ردَّ الرئـيس العراقي فيها (عبد الرحمن عارف) بعد يوم واحد فقط على ذلك تصريح إذ حمل مـن جديد على شركة النفط العراقية لاستغلالها الجشـع للنفط العـراقي واتهامها بأنها حـالت دون زيـادة عائدات العراق من النفط[١٢٧] .

ونتيجـــة لما تقدم أتسع نطـاق المناوشات بين مؤيدي الاتفاقيـة ومعارضـيها وبودلت الاتهامات فيما بينهم حتى وصلت حدّ التراشق إذ وصلت الى حد اتهام المناوئين للاتفاق بأنهم عمـلاء الاستعمار وأذناب لشركـة نفط العراق فيما وصف الأخيرون الاتفاقية بأنـها خيانة للمصالح الوطنية[١٢٨] .

من جهـــة أخرى كانت العديد مـن الصحف الغربيـة وخاصـة البريطانيـة والأمريكية والصحف العربية وبالذات أكثر صحف لبنان تصب الزيت على النار على هـذا الصعيد وكأنهـــا بدأت حملة صحفية حقيقيـــة بالمؤازرة مـع الجهـود المبذولـة في العراق إذ استهدفت حتى تشويه السياسة البترولية لحكومة بغداد إذ

نالت الأطراف التي تسيطر على السياسة البترولية في العراق ما نالهم من تشويه وتسقيط شخصي[١٢٩] .

وفي نهاية التصعيدات والمشدات بين الطرفين كان على الرئيس العراقي (**عبد الرحمن عارف**) وأمام ذلك الهجوم المختلط إلا أن يتراجع ، وفي ربيع ١٩٦٨ تم قطع المفاوضات التي كانت تسير متوازية مع الشركة الفرنسية للبترول والشركة الوطنية للبترول اكيتانيا ، وأعلن انه سوف يستثمر بنفسه وبلا وسيط منابع الرميلة الشمالية ومناجم الكبريت في الشرقاط، ومع أن اتفاقية شراء (**٥٢**) طائرة ميراج كانت قد وقعت جمدت، ومع ذلك لم تكن المؤسسات الأمريكية قد ربحت الجولة إلا قليلاً ، وذلك أن إزالة الخصوم من الطريق لم تكن وحدها كافية ثم إن فكرة إلغاء اتفاقية إيراب بدت في طريق مسدود [١٣٠].

الخـاتمـة :

١- يعتبر النفط هو البوابة الكبيرة التي دخلت منها الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية الى الوطن العربي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ، لاسيما الشركـة إيراب الفرنسية ، وبرزت في عملية الدخول تلك ظاهرة التداخـل الكبير بين السياسـات الخارجية للدول الاستعمارية الرأسمالية وبين مصالح الشركات متعـــددة الجنسية التي جعلت من الثروة النفطية في تلك الأقطار عنصر استقطاب للاستعمـار ونقمة على الشعب المنطقة بدلاً من كونه نعمة وهبه من الله سبحانه وتعالى لخير وسعـادة تلك المنطقة .

٢ - تعتبر شركة نفط العراق المحدودة عبارة عن كارتيل نفطي عالمي متعدد الجنسية ذي طبيعة احتكارية، غلب عليها الطابع السياسي بصراع الشركات المتعـددة الجنسية التابعة الى دولها الاستعمارية على نفط العراق ، حيث اتسمت المراحل الأولية لقيام هذا الكارتيل بالمفاوضات الدبلوماسية بين المصالح النفطية المدعومة من حكومـات أقطارها الرأسمالية فكثيراً ما تلجأ الى الضغوط السياسة للحصول على الامتيـاز المناسب للاستقلال .

٣- عانى الاقتصاد العراقي نتيجة عمل الشركات المتعددة الجنسية لاسيما شركة إيراب الفرنسية من نزيف دائم في موارده المالية نتيجة للتحويلات الخارجيـة للشركـات المتمثل في أجور العمال الأجانب وفي أثمان المشتريات التي كانت الشركة تحولها الى الخارج وبالعملة الصعبة لاستيراد مشترياتها من السلع من الأربـاح كـل تلك الموارد والتي كـانت تشكل نسبة عالية من دخل البلد كانت تحـول الى الخـارج ويحرم البلد من فوائدها .

٤-يعتبر قانون رقم (٨) من أول الأعمال الناجحة التي تنطوي على استرداد حق من حقوق الأقطار المنتجة لاسيما العراق بواسطة تشريع منفرد كان من شأنه استرداد (٩٩،٥ %) من مساحة الأراضي التي انتهكتها الشركات المتعددة الجنسية بما فيها شركة إيراب الفرنسية ، وخلق بذلك الأرضية المناسبة واللازمة للاستثمار الوطني المباشر وكذلك يعتبر أول مواجهة فعلية بين الحكومة العراقية والشركات المتعددة الجنسية والذي من شأنه وضع حد لممارسات الشركة وتدخلاتها السافرة في الحياة الاقتصادية والسياسية في العراق.

٥- يعتبر قانون رقم (٨٠) بداية عصر جديد بين الحكومات المنتجة والشركات المتعددة الجنسية لاسيما شركة إيراب الفرنسية ، وقد اتسم هذا العصر بزيادة مطالب الدول بتعديل شروط الامتيازات وإعادة النظر بالأسعار وطرق حساب التكاليف ومساهمة تلك الدول برساميل الشركات إضافة الى أنه يعتبر بداية لأدراك العراق لأهمية المفاوضات مع الشركات المتعددة الجنسية والمطالبة بحقوقه في الاستخراج وقيمة الصادرات وتشغيل الأيدي العاملة ..... الخ من مطالب وهو ما أدى بالتالي الى تأسيس شركة نفط بغداد لتكون الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية عند بدء مفاوضاتها مع الشركات المتعددة الجنسية لاسيما شركة إيراب الفرنسية .

٦- بعد إجراء المفاوضات مع شركة إيراب الفرنسية والاتفاق على بنودها يعتبر ذلك بحد ذاته قراراً تاريخياً لان ذلك يعتبر أن شركة النفط الوطنية قد أوفت بأهم التزاماتها النفطية تجاه الشعب العراقي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي عموماً وتحرير الصناعة النفطية خصوصاً ، إذ تعتبر من أهم خطواتها الجريئة للنهوض بمستوى البلد الاقتصادي .

الهوامش

(١)اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١ ، ١٩٧٧ ، ص ١١٣ .

(٢) شارلس ليفنيسون ، التضخيم العالمي والشركات متعددة الجنسيات ، ترجمة سهام الشريف ، مراجعة سهيل خياط ، ط١ ، دمشق ، ١٩٧٦ ، ص ١١ .

(٣)اسماعيل صبري عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٤) شارلس ليفنيسون ،المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٥) سمير كرم ، الشركات متعددة الجنسية ، إصدار معهد الإنماء العربي ، لبنان ، التقارير الاقتصادية ، رقم (٥٠) ، ١٩٧٦ ، ص ١٣ .

(٦)المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٧)الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية ، ترجمة وأعداد جورج الحاج ، إصدار مجلة النفط والتنمية ، تقرير رقم (٧) ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٨٠ .

(٨) سمير كرم ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٩) محمد صادق النصيرات ، الشركات متعددة الجنسية مع التركيز على شركة نفط العراق المحدودة للفترة ١٩٦١ – ١٩٧٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٣ ، ص ١٩ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(١١) فؤاد مرسي ، تحركات الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية ، مجلة دراسات عربية ، العدد (١٠)، د.س ، ص ٤٠ .

(١٢) علاء شفيق الراوي ، محاضرة ألقيت على طلبة الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، شباط ، ١٩٨٠ ، لم تطبع .

(١٣) فؤاد مرسي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(١٤) محمد السيد سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٢

(١٥) محمد صادق النصيرات ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(١٦) علاء شفيق الراوي ، المصدر السابق ، ص .

(١٧) الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

(١٨) حمود سمير الشرقاوي ، المشروع متعدد الجنسيات والشركة القابضة ، ط١ ، الرياض ، ١٩٧٦ ، ص ٦٢.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٢٠) محمد السيد سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٢١) أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، إصدار المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مركز البحوث ، ترجمة محمد عبد الرحمن ، ص ١٦ .

(٢٢) غسان حداد ، مخاطر الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للوطن العربي ، مجلة دراسات عمالية في إصدار مكتب العمل العربي ، العدد (٩) ، ١٩٨٠ ، ص ٨٤.

(٢٣)أثر الشركات المتعددة الجنسية ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٢٤) غسان حداد ، مخاطر الشركات متعددة الجنسية ، مجلة النفط والتنمية ، السنة (٥) ، العدد (١٥) ، تموز ، ١٩٨٠ ، ص ٥٠ .

(٢٥) شارلس ليفنيسون ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٢٦) محمد صادق نهار النصيرات ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢٧)غسان حداد ، مخاطر الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للوطن العربي ، مجلة دراسات عمالية في إصدار مكتب العمل العربي ، العدد (٩) ، ١٩٨٠ ، ص ٨٤.

(٢٨) سانجايلالا ، الشركات المتعددة الجنسية والتنمية ، نظرة جديدة،مجلة النفط والتنمية ، العدد (٨) ، السنة الخامسة ، ١٩٨٠ ، بغداد ، ، ص ٣٤ .

(٢٩) صفي أحمد صفي ، الصراع والتفاعل بين الشركات متعددة الجنسية وحكومات البلدان الأقل نمو ، مجلة النفط والتعاون المصري ، إصدار منظمة الأوبك ، المجلد الثاني ، العدد (٤) ، ١٩٧٦ ، دون صفحة .

(٣٠) شارلس ليفنيسون ،المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٣١) بورسيس أنتشكوف ، النفط والسياسة الدولية ، تعريب خضير زكريا ، لبنان – بيروت ، آذار ، ١٩٧٤ ، ص ٤٤.

(٣٢) بورسيس أنتشكوف ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣٣) موميلوف ، سياسة الاحتكارات الدولية وأزمة الطاقة ، ترجمة صادق الحفيد ، مجلة النفط والتنمية ، العدد (٧) ، السنة الثالثة ، نيسان ، ١٩٨٧ ، بغداد ، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ٥٩.

(٣٥) محمد صادق نهار النصيرات ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٣٦) بورسيس أنتشكوف ، المصدر السابق ، ص ٥٢.

(٣٧)عصام الزعيم ، إعادة تقسيم للمشاريع المشتركة والتكنولوجيا كوسائل لتطوير صناعة البتروكيمياوية ،مجلة علم النفط ، المجلد العاشر، العدد (٤٤) ، حزيران ، ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

(٣٨) انتوني ساميسون ، الشقيقات السبع ، ترجمة سامي هاشم ، مراجعة أسعد رزق ، لبنان – بيروت ، ١٩٧٦ ، ص٢٤٦ .

(٣٩)عصام الزعيم ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٤٠) انتوني ساميسون ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٤١) بورسيس أنتشكوف ، المصدر السابق ، ص ٦٦ ؛ محمد صادق نهار النصيرات ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٤٢) انتوني ساميسون ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ؛ محمد صادق نهار النصيرات ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٤٣) انتوني ساميسون ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨.

(٤٤) محمد علي عبدالكريم الماشطة ، الطاقة النفط واتجاهات الكلي من عام ١٩٨٥ ، اصدار النفط والتهيئة ، العراق – بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٢ .

(٤٥)ال محمد لبيب سقير ، التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول ، معهد الدراسات العربية والعالمية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٣ .

(٤٦) محمد الجواد العبوسي ، البترول في البلاد العربية ،ط١ ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة – مصر ، ١٩٦٥ ، ص ٩٨ .

(٤٧) حربي محمد، الإستراتيجية النفطية الفرنسية في الخليج العربي ، منشورات دار الكتاب الجديد ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٦٧ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

(٤٩) مجلة النفط والتنمية ، العدد (١) ، لسنة الثالثة ، اب ، ١٩٧٨ ، ص ٦٤ .

(٥٠) خليل إبراهيم حسن، أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربي ، ط جامعة الدول العربية ، دار نافع للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٨٤ – ٨٥ .

(٥١) مجلة النفط والتنمية، العدد (١١) ، السنة الثالثة ، اب ، ١٩٧٨ ، ص ٦٤ .

(٥٢) محمد جواد العبوسي ، المصدر السابق ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

(٥٣) سعدون هادي ، مذكرات وآراء في شؤون النفط ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠ ، ص ٣٧ .

(٥٤)المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٥٥) دور الاحتكار الدولي في العراق ، لجنة التجارة الأمريكية ، الفصل الرابع ، تقرير أعدته اللجنة المذكورة ، منشورات البيارة ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ص ٩ .

(٥٦)دور الاحتكار الدولي في العراق ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٥٧) دور احتكار النفط الدولي في العراق، المصدر السابق ، ص ٩ ؛ الدكتور قاسم احمد العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(٥٨) حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، دراسة اقتصادية سياسية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٤ .

(٥٩) مجلة عالم النفط ، المجلد (٣) ، العدد (٤) ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٦٠) هارفي أدركونور ، الازمة العالمية في البترول ، ط١ ، ترجمة ، عمر مكاوي ، القاهرة – مصر ، ١٩٦٧ ، ص١٧ – ١٨ .

(٦١) حربي محمد ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٦٢) حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٦٣)الدكتور طارق شكر محمود ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

(٦٤)هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين الشعب والاستقلال ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٦٨ .

(٦٥) محمد صادق النصيرات ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٦٦)هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٦٧) حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٦٢؛ هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٦٨) محمد يقانه ، صناعة النفط في الشرق الاوسط ، ط١ ، ترجمة : حسن احمد السلمان ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٦ .

(٦٩) تألف الوفد من السيد عبد العزيز الدتاري وزير النفط رئيساً وعضوية كلاً من السيد صالح كبه والسيد غانم العقيلي والسيد عبد الله إسماعيل ، جملة دراسات عربية ،العدد (٢) ، كانون الأول ، ديسمبر ، ١٩٦٦، ص٦١٧ .

(٧٠) مجلة دراسات عربية ، السنة الرابعة ، العدد (٣) ، كانون الأول ديسمبر ١٩٦٧، ص ١١٢.

(٧١) محمد سلمان حسن ، نحو تأميم النفط ،ط١ ، دار الطليعة ، بيروت – أيلول ١٩٦٧، ص٦٣.

(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٦٥ ؛ سليم سلطان ، ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧١، ص ١٨ .

(٧٣) سليم سلطان ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٧٤)محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧٥) محمود الدره ، آراء في مشاكل عراقية (أزمة النفط) ، ج٢ ، ط١، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٥٩ .

(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٦١ ، عاطف سلمان ، قضية النفط العربي ، العراق أنموذجا ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٦٢.

(٧٧) سليم سلطان ، المصدر السابق ، ص ٤٣.

(٧٨) محمد سلمان حسن ، دراسات في الأقتصاد العراقي ، ط ١ ، بغداد ١٩٦٨ ، ص ٥٤.

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ٥٧ ، سليم سلطان ،المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٨٠) مجلة دراسات عربية ، العدد (٥) ، ٦أذار مارس ١٩٦٧ ، ص ٥٦. ، محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ٦٥.

(٨١) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٨٣

(٨٢) تقرير حول مفاوضات النفط في العراق ، مجلة دراسات عربيه ، العدد ٤ ، كانون الأول ، ١٩٦٧ ، ص ١٣٩ .

(٨٣) أحمد عبد الرزاق السميدان ، القانون والسيادة ومباحثات النفط ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٤٧ .

(٨٤) المصدر نفسه ، ص٤٩.

(٨٥) نموذج محاضر المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط الوطنية والشركات المالكة لشركات النفط العاملة في العراق ، ج١ ، ١٩٦٥ ، القسم الثاني ، ص ٥ .

(٨٦) المصدر نفسه ، ص ٥.

(٨٧)عاطفة سليمان ، المصدر السابق ، ص ٧٧.

(٨٨) ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية ، ط١، ١٩٧٢ ، ص ٤٧.

(٨٩) نموذج المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط الوطنية ....، المصدر السابق ، ص ٧ .

(٩٠) ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية ، المصدر السابق ، ص ٥١.

(٩١) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، ط١ ،بغداد ،١٩٨٠ ،ص ٣١١ .

(٩٢)أحمد عبد الرزاق السميدان ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(٩٣) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٩٤) نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص٣٢١ .

(٩٥) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ٦٦.

(٩٦) نموذج الخاص لمفاوضات بين الحكومة العراقية .....، المصدر السابق ، ص ٩.

(٩٧) ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية ، المصدر السابق ،ص ٥٥

(٩٨)المصدر نفسه ، ص ٥٧.

(٩٩) السعيد ، حسن ،نواطير الغرب صفحات من ملف علاقته للعبة الدولية مع العراق ١٩٤٨-١٩٦٨ ،ط٢،بغداد ،٢٠١٥،ص٧٦ .

(١٠٠)أحمد ساجر الدليمي ، نفط العراق ١٩٦٣- ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٩ .

(١٠١) مجلة دراسات عربية ، السنة الثالثة ، العدد (٢) ، كانون الأول ديسمبر ١٩٦٧ م ، ص ٢١٢ - ٢١٣

(١٠٢) احمد سعيد نوفل ، العلاقات العربية الفرنسية ،ط١ ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٢١٨

(١٠٣)احمد سعيد نوفل ، العلاقات العراقية – الفرنسية ، ص ٢٢٠

(١٠٤) جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨ ، الجزء العاشر ١٠ مايس ١٩٦٧ – تموز ١٩٦٨ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٠ – ١٧١.

(١٠٥) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ١٧١ ، زينب عبد الحسن الزهيري ، عبد الرحمن عارف ودورة السياسي في العراق ١٩٦٦- ١٩٦٨ ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ،عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦٦.

(١٠٦)المصدر نفسه

(١٠٧) احمد سعيد نوفل ، المصدر السابق ، ٢٥٧

(١٠٨) جريدة الجمهورية ، العدد ٨ ، ٢٤تشرين الأول ١٩٦٧ ، جريدة العرب ، العدد ٩٩٦ ، ٢٥تشرين الثاني ١٩٦٧.

(١٠٩) جريدة المساء ، العدد ٣٦ ، ١٩كانون الثاني ١٩٦٨ ، جريدة التآخي ، العدد ٢٠٨ ، ٢٦تشرين الثاني ١٩٦٨.

(١١٠) طالب حسن حافظ ، النفط والسياسة في العراق التاريخ – الامتيازات ، ط١، بغداد ، ٢١٦ .

(١١١)أحمد سعيد نوفل ، المصدر السابق ، ص٣١٧؛طالب حسن حافظ ، المصدر السابق، ص ٢١٩ .

(١١٢) بيارترزيان ، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية و أيران ، ترجمة فكتور اسخاب ، ط ١، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٢٧٧ .

(١١٣) بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩.

(١١٤) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(١١٥)عاطف سليمان ، الثروة النفطية ودورها العالمي والعربي ، الدور السياسي و الأقتصادي للنفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٠ .

(١١٦) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦.، جريدة النهار البيروتية ، ١٩٦٧/١٢/٢٧.

(١١٧) طالب حسن حافظ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(١١٨) احمد سعيد النوفل ، المصدر السابق ، ص ٣٢٥؛ جريدة المساء ، العدد ٣٦ ، ١٩ كانون الثاني ، ١٩٦٨ .

(١١٩) أحمد ساجر الدليمي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣، .، وثائق نفط العراق ، شركة النفط الوطنية العراقية ، ج١، وثائق عامة ، إعداد وترتيب قاسم أحمد العباس ، ١٩٧٥ ، ص ٤٤.

(١٢٠) نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .

(١٢١) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص٣٧٦ ؛ جريدة الجمهورية ، ١٩٦٨/١/١٤.

(١٢٢) حسن السعيد ، المصدر نفسه ، ص ٣٧٧ ؛ طالب حسن حافظ ، المصدر السابق، ص ٢٨٧ .

(١٢٣) صحيفة انهار البيروتية ، ١٩٦٧/١٢/٢ .

(١٢٤) وثائق النفط العراقية ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

(١٢٥) حسن السعيد ، المصدر السابق ،ص ٣٧٧ .

(١٢٦) صحيفة الحياة البيروتيه ، العدد (٩٨٦١) في ١٩٦٨/١/١٥ .

(١٢٧) صحيفة الحياة البيروتيه ، ١٩٦٧/١٢/٢٧؛طالب حسن حافظ ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(١٢٨) صحيفة نداء الوطن ، العدد (٩١٧) ، ١/٢/ ١٩٦٨ .

(١٢٩) ريتشارد جوتز ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(١٣٠) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨

المصادر والمراجع :

اولاً : الوثائق العربية المنشورة .

١. ملف عن المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية ، ط١، ١٩٧٢ .

٢. نموذج محاضر المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط الوطنية والشركات المالكة لشركات النفط العاملة في العراق ، ج١ ، ١٩٦٥ م .

٣. أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، تقرير الوثائق منشورة لمجموعة خبراء من الأمم المتحدة ، إصدار المنظمة العربية للعلوم الاقتصادية ، مركز البحوث ، ترجمة محمد عبد الرحمن ، (د. س) .

٤. وثائق نفط العراق ، شركة النفط الوطنية العراقية ، ج١ ، وثائق عامة ، إعداد وترتيب قاسم احمد العباس ، ١٩٧٥ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية .

١. الدليمي ، احمد ساجر ، نفط العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٩٧ .

٢. النهيرات ،محمد صادق ، الشركات المتعددة الجنسية وشركة نفط العراق المحدود للفترة ١٩٦١-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ١٩٨٣ .

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة .

١. ادركونور ، هارفي ، الأزمة العالمية في البترول ، ط١ ، ترجمة عمر مكاوي ، القاهرة مصر ، ١٩٦٧ .
٢. الدرة ، محمود، آراء في مشاكل عراقية (أزمة النفط)، ط١، بغداد ، ١٩٦٧.
٣. الراوي ، علاء شفيق ، محاضرة القيت على طلبة الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، شباط ، ١٩٨٠ .
٤. الزهيري ، زينب عبد الحسن ، عبد الرحمن عارف ودورة السياسي في العراق ١٩٦٦-١٩٦٨ ، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٢.
٥. السعيد ، حسن ، نواطير الغرب (صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي ، ١٩٤٨-١٩٦٨ ، ط٢ ، بغداد ، ٢٠١٥ .
٦. السيمدان ، احمد عبد الرزاق ، القانون والسياسة ومباحثات النفط ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
٧. الشرقاوي ، محمود سمير ، المشروع المتعدد الجنسيات والشركات القابضة ، ط١، الرياض ، ١٨٧٦ .
٨العبوسي ، محمد الجواد ، البترول في البلاد العربية ، ط١ ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
٩. الماشطة ، محمد علي عبد الكريم ، الطاقة والنفط ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٧ .
١٠. أنتشيكوف ، بورسيس ، النفط والسياسة الدولية ، تعريب د. خضير زكريا ، لبنان ، بيروت ، ١٩٧٤ .
١١. ترزيان ، بيار ، الأسعار والعائدات النفطية في البلاد العربية و إيران ، ط١، ترجمة فكتور سحاب ، بيروت ، ١٩٨٢ .
١٢حافظ ، طالب حسن ، النفط والسياسة في العراق (التاريخ – الامتيازات –الصراع ـ دراسة إستراتيجية) ط١، بغداد ، ٢٠١٦ .
١٣. حسن ، خليل إبراهيم ، أزمة الطاقة واقتصاديات المستقبل (البترول العربي) ط١ ، جامعة الدول العربية ، دار نافع للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
١٤. حسن ، محمد سلمان، نحو تأميم النفط ، ط١، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، أيلول ، ١٩٦٧ .

١٥. حميدي ، جعفر عباس، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٧٨ ، ج ١٠ ، ١٠مايس ٦٧- تموز ١٩٦٨، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ م .
١٦. خليل ، نوري عبد الحميد ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ، ١٩٢٥-١٩٥٢ ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٠ .
١٧. ساميسون ، انتطوني ، الشقيقات السبع ، ترجمة سامي هاشم ، مراجعة أسعد رزق ، لبنان ، ١٩٧٦ .
١٨. سلطان ، سليم ، ملف عن المفاوضات مع الشركات النفطية الأجنبية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧١ .
١٩. سفير، محمد لبيب ، التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول ، ط١، معهد الدراسات العربية والعالمية ، القاهرة ، ١٩٦١ .
٢٠. سلمان ،عاطف ، قضية النفط العربي (العراق أنموذجاً) ، ط١، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٠ .
٢١. سلمان، محمد ، دراســـات في الاقتصـاد العراقي ، ط١، بغداد ، ١٩٦٨.
٢٢. صفي ، احمد صفي ، الصراع والتفاؤل بين الشركات متعددة الجنسية وحكومات البلدان الأقل نمو ، ط١ ، ج٢ ، معهد النفط والتعاون العربي، ١٩٧٩ .
٢٣. عبد الله ، إسماعيل صبري ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
٢٤. ليفينسون ، شارلس ، التضخم العالمي والشركات متعددة الجنسية ، ط١، ترجمة سهام شريف ، مراجعة سهيل خياط ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٦ .
٢٥. محمد ، حربي ، الإستراتيجية النفطية الفرنسية في الخليج العربي ، ط١، دار الكتاب الجديد ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٢٦. معروف ، هوشيار، الاقتصاد العراقي بين الشعب والاستقلال، ط١، بغداد، ١٩٧٧ .
٢٧. نوفل ، احمد سعيد ، العلاقات العربية الفرنسية ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٤.
٢٨. هادي ، سعدون ، مذكرات وآراء في شؤون النفط ، ط١ ، دار الطليعة ، لبنان ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٢٩. يقانه ، محمد ، صناعة النفط في الشرق الأوسط ، ط١، ترجمة حسن احمد السلمان ، بغداد ، ١٩٦٦ .

رابعاً : البحوث والمقالات المنشورة باللغة العربية .

١. الاشتراكية والشركات المتعددة الجنسية ، ترجمة و اعداد جورج الحاج ، إصدار مجلة النفط والتنمية ، تقرير رقم (٧) ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٢. أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدوليـة، تقرير مجمـوعة الأمم المتحدة، إصدار المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز البحوث، ترجمة محمد عبد الرحمن.

٣. الزعيم، مصطفى، وإعادة تقسيم المشاريـع المشتركـة والتكنولوجيـا لتطوير البتروكيمياويات ، مجلة عالم التنمية ، المجلد (١٠) ، العدد (٤٤) ، ١٩٨٧ .

٤. حداد ، غسان ، مخاطر الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للوطن العربي ، مجلة دراسات عالمية ، مكتب العمل العربي ، العدد (٩) ، ١٩٨٠ .

٥. حداد، غسان ، مخاطر الشركات متعددة الجنسية ، مجلة النفط والتنمية ، السنة (٥) ، العدد (١٥) ، تموز ١٩٨٠ .

٦. سانجايلايلا ، الشركات المتعددة الجنسية والتنمية (نظرية جديدة)، مجلة النفط والتنمية ،العدد (٨) ، السنة (٥) ، ١٩٨٠ .

٧. دور الاحتكار الدولي في العراق ، لجنة التجارة الأمريكية ، الفصل الرابع ، تقرير اللجنة المذكورة ، مطبعة الرابطة ، د.س .

٨. سلمان ، عاطف ، الثروة النفطية ودورها العالمي العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، لبنان ، ٢٠٠٩ .

٩. كرم ، سمير ، الشركات متعددة الجنسية ، معهد الإنماء العربي ، لبنان ، التقارير الاقتصادية ، رقم (٥٠) ،١٩٧٦ .

١٠. مجلة دراسات عربية ، العدد (٢) ، كانون الأول ، ديسمبر ، ١٩٦٦ .

١١. مجلة دراسات عربية ، العدد (٣) ، السنة (٤) ، كانون الأول ، ديسمبر ، ١٩٦٧.

١٢. مجلة دراسات عربية ، العدد (٤) ، كانون الأول ، ١٩٦٧ .

١٣. مجلة دراسات عربية ، العدد (٥) ، ١٦ آذار مارس ١٩٦٧ .
١٤. مجلة النفط والتنمية ، العدد (١) ، السنة الثالثة ، آب ١٩٨٧ .
١٥. مجلة النفط والتنمية ، العدد (١١) ، السنة الثالثة ، ١٩٨٨.
١٦. مرسي ، فؤاد ، تحركات الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية ، مجلة دراسات عربية ، العدد (١٠) ، (د.س) .
١٧. موميلوف ، سياسة الاحتكارات الدولية وأزمة الطاقة ، ترجمة ، صادق الحفيد ، مجلة النفط والتنمية ، العدد (٧) ، السنة الخامسة ، نيسان ١٩٨٩ .

خامساً : الصحف العربية .

١. جريدة التآخي ، العدد (٢٠٨) ، ٢٦تشرين الثاني ، ١٩٦٨ .
٢. جريدة الجمهورية ، العدد (٨) ، ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٧ ، ١٩٦٨.١.١٤ .
٣. جريدة الحياة البيروتية ، العدد (٨٦١) ،١٩٦٨.١.١٥و١٩٦٨.١٢.١٧ .
٤. جريدة العربي ، العدد (٩٩٦) ، ١٩٦٧ ، ٢٥ تشرين الثاني ، ١٩٦٨ .
٥. جريدة المساء ، العدد (٣٦) ،١٩ كانون الثاني ،١٩٦٨ .
٦. جريدة نداء الوطن ، العدد (٩٧) ، ١٩٦٨.٢.١ .
٧. جريدة النهار البيروتية ، ١٢.٢٧ .١٩٦٧ .